

جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت

حفظت: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

أسماء بن مشيرح

إعداد الطالبتان:

- راضية حر
- ساجية حافد

لجنة المناقشة

الأستاذ: محمد عمرون رئيساً
الأستاذة: أسماء بن مشيرح مشرفاً مقررًا
الأستاذ: لطفي مزياني ممتحنًا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ
لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

(الآية 32 من سورة البقرة)

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى
الوالدين أبي العزيز وأمي الحبيبة التي لولا تشجيعاتها و دعمها لما
أنجزت هذا العمل.
إلى الإخوة مراد، كريم ، سمير و إلى زوجاتهم صبرينة و حسينة
و الصغار ليسيا و لينا و داني
إلى جدتي أطل الله في عمرها و عمتي و إلى كل أفراد العائلة.
إلى صديقي وحببي "فؤاد"
وكل الأصدقاء بالأخص : أميرة ، ديهية ، ليديا، ليلة ، أمال ، فاطمة
، حمامة ، كريمة، تينهنان.
و كل زملائي في قسم العلوم السياسية و كل من أعرفه من قريب أو بعيد
و بالأخص سند المشوار ساجية و كل عائلتها.

راضية

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى
الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطل في عمرهما

إلى كل إخوتي :عزالدين ،رزاق ، زاهية ،صبرينة
إلى أفراد عائلتي عرفانا و تقديرًا.
و إلى صديقة دربي ' كايسة '
إلى زملائي في قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري:
صونية ،حمامة ،كريمة ،ياسمين ،سميرة ،فاطمة ،تينهان ،منير.
والي كل من اعرفه من قريب او بعيد، و بالاخص سند المشوار
راضية و كل عائلتها.

ساجية

كلمة شكر

الحمد و الشكر لله على توفيقنا في إنجاز هذا العمل
نتقدم بالشكر و العرفان للأستاذة “بن مشيرح أسماء ” ، على كل ما
قدّمته من نصائح و إرشادات قيمة.
كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لمناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة
مولود معمري تيزي وزو و بالأخص الأستاذ «عمرّون محمد» الذي
ساعدنا في إعداد هذا العمل المتواضع.

كما نشكر موظفي مكتبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة
مولود معمري بتيزي وزو ، وكذا بالمكتبة الوطنية والمدرسة الوطنية
العليا للعلوم السياسية على المساعدة و رحابة الصدر.
وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية حول مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية بعد خروج بريطانيا.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التجارب التكاملية الإقليمية والتي تعود جذوره من إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي، وكان هذا الأخير نتاج عملية تكامل واندماج لم تصل إلى نهاية غايتها بعد، ولأن الكيان الذي أفرزته العملية التكاملية مازال في حالة توسع على الصعيدي الأفقي والعمودي، ومن هنا جاءت سياسة الجوار الأوروبية كإستراتيجية جديدة لضمان رفاه وأمن داخل حدود أوروبا و جوارها.

إن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي يعتبر من القضايا الراهنة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا انتهجت سياسة الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية و السياسية مستقبلاً، إلا أن ذلك قد يخلق تداعيات كبيرة عليها وعلى الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، والذي يؤثر على مسار التجربة التكاملية الأوروبية ومستقبلها.

الكلمات المفتاحية:

التكامل - الاتحاد الأوروبي- بريطانيا- البريكسيت- سياسة الجوار الأوروبية.

Résumé:

Cette recherche examine une étude analytique sur l'avenir de l'expérience intégrative européenne après la sortie de la Grande-Bretagne.

L'Union européenne est l'une des expériences régionales d'intégration les plus importantes enracinées dans la création de la Communauté économique européenne (CEE) auprès de l'Union européenne, ce dernier étant le produit de l'intégration et de l'intégration qui n'a pas encore atteint la fin de sa destination, et parce que l'entité générée par le processus intégrative est encore en

L'expansion horizontale et verticale, d'où la politique européenne de voisinage comme nouvelle stratégie pour assurer le bien-être et la sécurité à l'intérieur des frontières de l'Europe et de ses environs.

La sortie britannique de l'Union européenne est l'une des questions actuelles auxquelles l'Union européenne est confrontée, et la Grande-Bretagne a poursuivi une politique de sécession pour s'assurer d'atteindre leurs intérêts économiques, stratégiques et politiques futurs, mais cela peut engendrer des répercussions importantes pour eux et pour l'Union européenne en particulier. L'avenir de l'expérience intégrative européenne reste donc incertain.

Mots-clés:

Intégration-Union européenne-Grande Bretagne-Brexit- politique européenne de voisinage.

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتجربة التكاملية

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للعملية التكاملية

المطلب الأول: تعريف التكامل والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثاني: شروط العملية التكاملية

المطلب الثالث: أهداف العملية التكاملية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعملية التكاملية

المطلب الأول: النظرية الوظيفية (التقليدية-الجديدة)

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية الجديدة

الفصل الثاني: التجربة التكاملية الأوروبية

المبحث الأول: مسيرة الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: أساس وآليات سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: الإطار المالي لسياسة الجوار الأوروبي

الفصل الثالث: البريكسيت والإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: مشروع البريكسيت: دراسة في الخلفية التاريخية و التشريع

المطلب الأول: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي

المطلب الثاني: مشروع البريكسيت

المطلب الثالث: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)

المطلب الثاني: التداعيات على الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي

المطلب الثالث : السيناريو التفاؤلي

خلاصة و استنتاجات

قائمة المراجع

قائمة المختصرات :

(SDN)société des nations unis	عصبة الأمم المتحدة
(OIT)Organisation international du travail	منظمة العمل الدولية
(PEV)la politique européenne de voisinage	سياسة الجوار الأوروبية
(IEDDH) instrument européen pour la démocratie et les droits de l'homme	المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان
(IEVP) instrument européen de voisinage et de partenariat	الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة
(AELE) Association européenne de libre-échange	رابطة التجارة الحرة
(BCE) Banque centrale européenne	البنك المركزي الأوروبي

مقدمة

شهد النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات والتحولات التي مست مسار العلاقات الدولية وطبيعة علاقات القوى فيه. كما ظهرت مجموعة من القضايا كالعولمة، التي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للاستفادة من ايجابياتها، ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية، وهذه الأخيرة أفرزت جملة من المفاهيم الجديدة على

صعيد العلاقات الدولية، حيث أحدثت حالة من الديناميكية في تفاعلات الدول و توجهاتها في الفضاء الإقليمي و الدولي.

لقد احتلت ظاهرة التكامل مكانة بارزة في المقاربات الفكرية والنظرية في حقل العلاقات الدولية، والتي حاولت تفسير هذه الظاهرة و محاولة التنبؤ لتعميم النتائج على مختلف التجارب التكاملية، وخاصة أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد توجهًا متزايدًا نحو تشكيل كتلتا إقليمية في مناطق عديدة في العالم، ومن أبرزها نجد التكامل الأوروبي.

تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الإقليمي، والذي كانت نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية التي تجاوزت مدتها الخمسين عامًا، وذلك انطلاقًا من أهداف معتبرة في مختلف المجالات، وقد تدرجت هذه التجربة بدءًا بإقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، وصولًا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يشكل قاعدة للتحرك نحو الجوانب السياسية، حيث كانت معاهدة ماستريخت 1992 الخطوة الأولى نحو الوحدة الأوروبية الشاملة، وكان للاتحاد الأوروبي الرغبة في التوسع الإقليمي وضم دول الجوار، وذلك من خلال سياسة الجوار الأوروبية، والتي جاءت في إطار توسيع الاتحاد بهدف إعادة رسم حدوده الشرقية والتي تقتضي تنمية هذه الدول.

شهد الاتحاد الأوروبي مؤخرًا حدثًا حاسمًا يحمل في طياته مؤشرات قد تُغيّر من ملامح التوازنات الدولية، والقوى التي تحكمها، وهذا بعد القرار التاريخي لبريطانيا بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي "Brexit"، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب السياسية الأمنية والاقتصادية، وهذا ما سيؤثر على المملكة المتحدة ومسيرة التجربة التكاملية الأوروبية، وكذلك على دول الجوار الأوروبية، الأمر الذي يفتح الباب أمام طرح مجموعة من التساؤلات حول مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية .

1- أهمية الدراسة:

أ. **الأهمية العلمية:** تعتبر الظاهرة التكاملية من المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية، وهي تندرج في صميم العلوم السياسية التي تبحث عن أسباب الظاهرة بهدف تقديم إجابات ونتائج علمية، عن طريق اعتماد منهج ومقاربات علمية للوصول إلى فهم وتفسير وتحليل الظاهرة الاندماجية في المنطقة الأوروبية، والتي تتمثل في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أبرز وأهم التكتلات الإقليمية، واستنادًا إلى الوضعية الحالية، وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، سنحدّد كيف كان مسار الاتحاد الأوروبي، وما هو الدافع وراء هذا التكتل، وإلى أين يسير البناء الأوروبي بعد انفصال بريطانيا عنه، ومدى تأثير هذا الأخير على مكانته الدولية والإقليمية.

ب- الأهمية العملية: من حيث دراسة هذا الموضوع تظهر أهميته في تقديم رؤية علمية أكاديمية حول الظاهرة الاندماجية الأوروبية، والتّعرف على حيثيات الانفصال البريطاني، وتداعياته سواء كانت على بريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي والدّول العربية.

2- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

- المبرّر الشخصي الرئيسي يتمثل في حداثة الموضوع، وعدم تناوله من قبل.
- كون الموضوع ذات أبعاد ومضامين عميقة يتماشى إلى حد كبير مع تخصصنا في مجال الدراسة المتوسطة.
- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع خاصة في مجال العلاقات الدولية التي تعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

ب- الأسباب الموضوعية:

- نجاح التجربة الأوروبية على المستوى الإقليمي، بالرغم من وجود أوجه الاختلاف بين دول أعضاء الإتحاد الأوروبي .
- مدى التّدرج في مراحل التكامل، حيث بدأت بمرحلة الإتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وصولاً إلى السوق الموحدة، وها هي الآن على مشارف الوحدة السياسية.
- قلّة البحوث والدراسات العلمية التي تناولت مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد انفصال المملكة المتحدة.

3- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى إبراز جوانب التكامل الأوروبي، ومدى التّدرج في مراحل هذا التكامل بالاعتماد على الاتجاه الأفقي أي التّوسع الجغرافي و التوسع العمودي، بمعنى الانتقال من اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة، ثم الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي لتمتد بعد ذلك إلى بلدان أوربا الشرقية ، هذه الأخيرة التي انتهجت نظاماً اقتصادياً مغايراً لسابقتها، ومحاولة استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة.

كما تهدف إلى دراسة العقبات التي تواجه مسيرة التكامل الأوروبي، وإبراز تأثير خروج المملكة المتحدة على الإتحاد الأوروبي ككتلة.

4- إشكالية الدراسة:

عرفت مسيرة الإتحاد الأوروبي تطوراً عبر التاريخ ونجاحاً ملحوظاً في تحقيق الوحدة والتكامل بين الدّول الأعضاء، إلا انه يواجه مجموعة من التحديات و العقبات التي

تعرقل مسيرته التكاملية، وكان للحدث التاريخي المتمثل في خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أثرا كبيرا على مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية .

ولدراسة هذا الموضوع تمّ تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى سيؤثر انسحاب بريطانيا على مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى ملائمة النماذج النظرية التكاملية للتجربة الأوروبية؟
2. ما هي أبرز مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي؟ وما هي أهدافه؟
3. فيما تتمثل أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؟ وما هي تداعياته على بريطانيا وعلى الإتحاد الأوروبي؟
4. ما هو مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية؟
- 5- **فرضيات الدراسة:**

ومن أجل تفسير الإشكالية، ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة، تم طرح الفرضيات التالية:

1. إن انسحاب دولة من الإتحاد الأوروبي قد يؤدي ذلك إلى تفكيك التجربة التكاملية والتشكيك في استمرارها.
2. إذا كان نجاح الإتحاد الأوروبي مرهونا بحجم القوى الدولية فيه، فإن انسحاب بريطانيا سيخلق مشاكل اقتصادية و سياسية للإتحاد.
3. كلما توسعت سياسات الإتحاد الأوروبي جغرافيا وسياسيا كلما أثرت سلبًا على التجربة التكاملية الأوروبية.

6- **حدود الدراسة:**

- أ- **الإطار الزمني:** يمتد الإطار الزمني للدراسة المتمثلة في مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت منذ تأسيس الإتحاد الأوروبي إلى غاية يومنا هذا.
- ب- **الإطار المكاني:** تتطوي الحدود الجغرافية أو المكانية لهذه الدراسة على المنطقة الأوروبية.

7- **مناهج الدراسة:**

- أ- **المنهج التاريخي:** هو المنهج الذي يستخدم للحصول على أنواع المعرفة بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة. قد تمّ

اعتماده في دراسة المسار التاريخي للتكامل الأوروبي من خلال أهم محطاته ومراحله التي مرّ بها.

ب- **منهج دراسة الحالة:** ويهتم بجمع البيانات المتعلقة بمنطقة معيّنة، والذي يقوم على استعمال النظريات واستخراج فروضها التي يتم اختبارها من خلال الحالة أو الظاهرة المدروسة المتمثلة في التجربة التكاملية الأوروبية، ودراسة المنطقة الأوروبية بصفة خاصة، وهذا ما تم فعلاً في هذه الدراسة بالاستعانة بالمقاربة الوظيفية، وفرضياتها التي تم إسقاطها على التكامل الأوروبي، وكذلك تم الاستعانة بالمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، وفرضياتها المتعلقة بالتعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية، والتي تسمح بالتعاون من خلال ضغوطات ودور المؤسسات الدولية والتجمعات الإقليمية.

ج- **المنهج الإحصائي:** والذي يعرف على أنّه مجموعة من الأرقام، والأعداد التي تلخص توزيعات لقيم أو متغيرات، أو العلاقات بين هذه المتغيرات، كما يهدف لإثبات الحقائق العلمية المتصلة بالظاهرة المدروسة أو التعبير عنها بالأرقام، حيث سنحاول من خلال هذا المنهج دراسة استفاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

8- أدبيات الدراسة:

لا يمكن القيام بأيّة عملية بحثية في العلوم السياسية ، دون الاستناد إلى مجموعة من أهم المراجع حول الموضوع المراد إنجازه، وهذا من أجل القيام ببحث أكاديمي ذو أسس علمية، ولدراسة هذا الموضوع تمّت الاستعانة بمجموعة من المراجع ونذكر منها:

1. كتاب حسين بوقارة، تحت عنوان «**التكامل في العلاقات الدولية**» (الجزائر، بن هومة، 2008 ، هو عبارة عن سلسلة دراسات دولية رقم 03، حيث تناول ظاهرة التكامل والاندماج في العلاقات الدولية، وأهم المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، وتقييم مسار التجربة التكاملية الأوروبية.
2. كتاب حسن نافعة، تحت عنوان «**الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004)، حيث تناول هذا المرجع جذور الوحدة الأوروبية، ومراحل بنائها وكيفية نجاح هذه التجربة التكاملية ، ومدى قابلية النهج الأوروبي للتطبيق في الواقع العربي والمقاربة بين هاتين التجربتين، وصولاً إلى الدروس المستفادة عربياً.
3. كتاب صدام مريم الجميلي، الذي جاء بعنوان «**الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**»، حيث تناول الإتحاد الأوروبي وظهوره كقوة دولية فاعلة، وقدرة دول هذا الإتحاد على توحيد سياستها الخارجية ودوره في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

4. Fondation robert shuman : les européens et les conséquences du brexit, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017.

عبارة عن تقرير حول معاهدة شومان في 5 دول أوروبية (فرنسا- ألمانيا- اسبانيا- إيطاليا- بولونيا)، من خلال أخذ عينات شعبية من هذه الدول خلال شهر نوفمبر 2016، أي بعد 5 أشهر من التصويت البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي، و تمت دراسة الآثار الاقتصادية للبريكسيت.

5. Miguel tellcremades and peternovak, brexit and the European union, general institutional and legal consideration, policy department of citizen's rights, January 2017.

هي دراسة قامت بها اللجنة الدستورية للاتحاد الأوروبي، حلت فيها المراحل القانونية والسياسية للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، ومستقبل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد، وكذلك آثار البريكست على سياسات باقي الدول الأعضاء في الاتحاد.

حاولت دراستنا الإلمام بكل آثار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، و في مختلف المجالات و المستويات، بالتالي حاولت الانطلاق من تحليل سياسي اقتصادي، و هذه هي الإضافة التي جاءت بها لإثراء الموضوع.

9- تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

يتضمن الفصل الأول «الإطار النظري والمفاهيمي للعملية التكاملية»، الذي قسّم إلى بحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول مقاربة مفاهيمية للعملية التكاملية، من حيث تعريفها اللغوي والاصطلاحي، وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة لها، كذلك شروط وأهداف العملية التكاملية. أما المبحث الثاني يتضمن التفسيرات النظرية للظاهرة التكاملية .

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان «التجربة التكاملية الأوروبية»، وقد قُسم إلى بحثين، سنتعرض في المبحث الأول إلى مسيرة الاتحاد الأوروبي من حيث النشأة والتطور، مروراً بالبناء المؤسسي وصولاً إلى مبادئ وأهدافه التي تسعى من خلالها الدول الأعضاء لتحقيقها، أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله إلى الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية من خلال تعريفها، أساس وآليات هذه السياسة والإطار المالي لها.

بينما يتناول الفصل الثالث والأخير «البريكست والاتحاد الأوروبي»، والذي قُسم إلى ثلاثة مباحث، فسنتناول في مبحث الأول مشروع البريكسيت: دراسة في الخلفية التاريخية و التشريع، حيث يتناول مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي ومشروع البريكسيت وأسبابه، أما المبحث الثاني سنعالج فيه تداعيات الانفصال البريطاني على كل من الاتحاد الأوروبي،

مقدمة

بريطانيا وكذلك الدول العربية. أما المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى عرض السيناريوهات المحتملة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتجربة التكاملية

تمهيد:

برزت ظاهرة التكامل مع النصف الثاني من القرن العشرين، وتمثل هذه الظاهرة أساساً في لجوء العديد من الدول المتقدمة والدول النامية على حدّ سواء إلى الدخول في العملية التكاملية، سواء كان على الصعيد الإقليمي أو الدّوليين، وذلك لمواجهة مختلف التحدّيات التي تعاني منها هذه الدول في ظلّ النظام الدّولي المَعُولَم، و نظراً لتعقّد القضايا الدولية و عدم قدرة دولة واحدة على مواجهتها بصفة منفردة.

يعتبر التكامل من أرقى صور التعاون وأهمها، وقد اقترح كصيغة بديلة لتنظيم العلاقات بين الدّول في محاولة التخفيف من حدّة الصراعات والحروب أو القضاء عليها. ففي ظلّ المنظمات التي تنشأ بين الدول، تصبح فرص التعاون متاحة مما يحقّق المصالح القومية للدول و تصبح المنفعة مشتركة بينها.

سنحاول خلال هذا الفصل دراسة التكامل في إطاره المفاهيمي و النظري، عبر مقارنة تسعى إلى تأصيل مفاهيمي لمختلف المفاهيم المشابهة أو المتقاربة منه، بالإضافة إلى الإسهامات النظرية في حقل العلاقات الدولية، والتي أصبحت قادرة إلى حد كبير على تفسير الظاهرة التكاملية.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للعملية التكاملية

يعدّ موضوع التكامل سواءً كان في الإطار الدّولي أو الإقليمي، الموضوع الأبرز والأهم في دراسة التعاون على مستوى العلاقات الدّولية، خاصة وأنّ ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشاراً كبيراً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة.

وعليه فإنّ محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعدّ أمراً مهماً ، من أجل الوقوف على أهمّ التّأصيلات النظرية للمفهوم، و ضبط مختلف المفاهيم المشابهة له.

المطلب الأول: تعريف التكامل والمفاهيم المشابهة له

ما يعرف في العلوم الاجتماعية هو صعوبة الوصول إلى تعريف جامع و مانع لمفهوم ما، ذلك لاختلاف المتغيرات و الزوايا التي ينظر بها إليه. وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم التكامل، هذا المفهوم الذي لم يتم الاتفاق على تعريف واحد وموحد له. سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف التكامل من الناحية اللغوية والاصطلاحية والقانونية و مدى تداخله بمفاهيم أخرى.

أولاً: تعريف التكامل

I- لغة:

تعود أصل التكامل (Intégration) إلى اللاتينية، والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي، والذي أوردته بمعنى تجمع الأشياء كي تؤلف كل واحد⁽¹⁾

وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريباً، إذ جاء في القاموس العصري بمعنى تكميل أو تتميم، وفي المورد جاء بمعنى توحيد.

أمّا في قاموس مختار الصحاح بمعنى الكمال: التّمام، وفيه ثلاث حالات: كمل، كَمَلَ بمعنى تمّ وكان كاملاً⁽²⁾.

يمكن القول أنّ مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطاً بمعناه اللغوي الذي يعني جمع الأطراف في كل أي جمع العناصر والوحدات من أجل خلق مجموعة متكاملة، وفي حين إذا حدث تغيير في أحد أجزائه فإنّه يمكن التنبؤ به في الآخر.

II- اصطلاحاً:

يعاني مفهوم التكامل الكثير من المشكلات النظرية المتعلقة بعدم وجود اتفاق حول تعريفه⁽³⁾. لذلك اختلف العديد من الباحثين في تعريف التكامل، ومن بينهم:

- "ارنست هاس" (Ernest Haas): عرف التكامل بأنّه: «العملية تتضمن تحوّل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعدّدة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات لا تتجاوز صلاحيات الدّول القومية القائمة».

⁽¹⁾ علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص. 15.
⁽²⁾ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط. 1، 2010)، ص. 39-40.

⁽³⁾ جون بيليس ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط. 1، 2004)، ص. 854.

- أما كارل دويتش (Karl Deutsch): يرى أنّ التكامل هو: «الواقع أو الحالة التي تملك فيها جماعة معيّنة شعور كافياً بالجماعة وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي». (1)
- كما نجد "ليون ليند برغ" (Leon Lind Berg): يعرف التكامل على أنّه: «العملية التي تجد الدّول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تُفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة (منظمة دولية مثلاً)» أو «هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد». (2)
- أما أميتاي أتزيوني (Amitai Etzioni): يعرف التكامل على أنّه: «الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدّد الهوية السياسية للشعب، وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي». (3)

التكامل هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية، ويتميّز التكامل بكونه يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما أنّه يقوم على شخصية قانونية ويتميّز بوجود أهداف مشتركة تتّسم بقدر كافٍ من الانتظام والاستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له. حيث تسعى من خلاله الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها والقدرة على اتخاذ القرارات في عدّة مجالات لأنّها تعتبر الهيكل الجديد الذي يملك الشرعية القانونية. (4)

التعريف الإجرائي للتكامل :

بناء على كل ما سبق يمكن تعريف التكامل على أنّه "عملية تحويل الأجزاء أو الوحدات المنفصلة عن بعضها إلى وحدة متكاملة، أو إلى نظام متناسق يتميّز بالاعتماد المتبادل بين مكوناته وأنّ أي تغيير في إحدى الأجزاء سوف يتبعه تغيير في الجزء الآخر."

ثانياً: المفاهيم المشابهة لمفهوم التكامل

(1) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص. 58.
 (2) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: وليد عبد الحي)، (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 272.
 (3) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات (الكويت: دار الخلدونية، 2007)، ص. 287.
 (4) رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة الماجستير غير منشورة (جامعة بكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010-2011)، ص. 19.

يطرح مصطلح التكامل مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني التي تعطي للمفهوم، ومن حيث المفاهيم المماثلة له، فإنه يختلف عن هذه المفاهيم:⁽¹⁾

• **التعاون (Coopération):** يمكن تعريف التعاون بأنه مجموعة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم، وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكاناً أو جغرافياً، أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة، وإذا ما تم ربط التعاون الإقليمي الجغرافي، وعادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة، أي التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية.

وللتفرقة بين التكامل والتعاون فإن الفارق بينهما يتعلق بالكيف والكم، فبينهما يتضمن التعامل الأفعال الهادفة إلى التقليل من التميز، فالتعاون لا يؤدي إلى إنشاء مؤسسات فوق قومية، عكس التكامل الذي يؤدي إلى إنشاء مؤسسات عابرة للأوطان المشاركة في عملية التكامل.

• **التحالف (Alliance):** هو اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها ذو أغراض سياسية عسكرية بالدرجة الأولى كما تلتزم بمقتضاه الدول الموقعة باستخدام للقوة أو التشاور في ظل ظروف معينة.⁽²⁾

وقد تتم هذه التحالفات عبر ترتيبات رسمية، وهي صورة من صور التعاون الدولي التي تتم بمقتضاه تقنين الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الحلفاء من خلال إبرام معاهدة تعد الأطراف المشاركة، وترتيبات غير رسمية، وقد يكون ذلك على إحدى الصورتين:⁽³⁾

- **الائتلاف (Coalition):** ويقصد به تعاون دولتين أو أكثر من خلال القيام بعمل مشترك دون وجود اتفاق رسمي.

- **الانحياز (Alignment):** ويقصد به تشابه سلوك دولتين أو عدة دول اتجاه طرف آخر أو قضية معينة، وقد يتحقق ذلك من خلال عمليات تنسيق مواقفها وسياساتها رغم وجود اتفاق رسمي بينهما.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي للعولمة و التكتلات الإقليمية البديلة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص.45.

⁽²⁾ عادل السمات، "الأحلاف والتكتلات الدولية"، الحوار المتمدن، ع.390، 19 أوت 2004.

⁽³⁾ مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.194.

⁽⁴⁾ ممدوح محمود، مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن واستقرار الأساق الدولية (الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997)، ص.149.

فالحلف عادة ما يكون مؤقتًا، حيث ينتهي بانتهاء الهدف الذي جاء من أجله، وهذا عكس التكامل.

• **الشراكة (Partenariat):** هي صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية، ومن ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي فلا هي مجرد منطقة للتجارة الحرة أو للاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة أو ما شابه، ذلك من أشكال ومستويات التكامل التجاري والاقتصادي، التي تتضمنها الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاته العلمية المتعارف عليها. كما تعتبر الشراكة وسيلة حديثة من أجهزة النظام الدولي،⁽¹⁾ يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض عن طريق إبرام اتفاقيات دولية، والتبادل التجاري والثقافي والعلمي وإعطاء قروض مالية والقيام بالاستثمارات في شتى المجالات.

• **التنسيق (Coordination):** هو عبارة عن إيجاد نوع من التوافق بين الجهود الفردية أو الجماعات المختلفة في التنظيم، ومنع التعارض بينهما، وهذا يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، وعادة ما يكون التنسيق مؤقت، وفي مجال واحد.⁽²⁾

يختلف مفهوم التنسيق عن التكامل، حيث أن هذا الأخير يهدف إلى تحقيق أهداف عدة في مختلف المجالات، وكذا تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، عكس التنسيق الذي يهدف للوصول لنتائج مرسومة ومحددة، وكما أنه ينطلق على وجود مسبق لجهاز أو مؤسسة.

• **الاندماج (Fusionnement):** هو أعلى مراحل التكامل وآخرها، ويقصد بها قدرة أي مجموعة كانت أن تؤكد عزمها حول تقليص كل الفوارق والاختلافات، وتوحيد جهودها من أجل تجسيد الصالح العام في مستوى عالي ومتقدم من التلاحم بين الدول المكونة، لتشكيل جهاز مركزي واحد تُسلم له السيادة المطلقة لتكوين شخصية معنوية جديدة.⁽³⁾

يمكن القول أن الاندماج هو المرحلة الأخيرة للمسار التكاملي، حيث يعتبر ذوبان الأطراف التي دخلت في هذا المسار، وأصبحت كيانًا واحدًا، وبالتالي تنتهي حدود وسيادة الدول أو الأطراف المعنية بهذا المسار، أما التكامل عبارة عن مسار طويل آخر مراحل الاندماج.

⁽¹⁾ محمد سعد الله، معجم في القانون الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 272.

⁽²⁾ محمد الصوفي، التنسيق الإداري (الإسكندرية: دار الوفاء لنشر الطباعة والنشر، ط. 1، 2006)، ص. 7.

⁽³⁾ محمد سعد الله، مرجع سابق، ص. 85.

المطلب الثاني: شروط العملية التكاملية

باعتبار التكامل يتجاوز صور التعاون، فإنه يتطلب عدد من العناصر والمتطلبات الضرورية لإنجاح العملية التكاملية وهي كالآتي:

I- الشروط السياسية:

تلعب الظروف السياسية دورًا أساسيًا في نجاح العملية التكاملية، وأهم هذه الشروط كالتالي: (1)

- **الإرادة السياسية:** إن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في العملية التكاملية تعتبر من أهم الأسباب المعرقة لنجاح هذه العملية، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للتكامل الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أدركت أهمية التكامل الإقليمي.
- **الثقافة السياسية المشتركة:** ويقصد بذلك ضرورة توفر القيم السياسية المشتركة بين الدول المتكاملة، الأمر الذي يتطلب عنصرين هما: الإحساس المشترك بأهمية التكامل، وكذلك الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض من علاقاتهم بأطراف أخرى وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفة فيما بينهم.
- **وجود الدولة القائد أو الإقليم القاعدة:** إن وجود الإقليم أو الدولة القائد يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق العملية التكاملية ما بين الدول، وذلك عن طريق الترغيب أو التهيب. وبالتالي تعتبر الدولة أهم عنصر في تحقيق التكامل السياسي، بما يعرف بالتوحيد السياسي، والذي يعني التزام الشعوب والوحدات السياسية المنفصلة بأن تنتقل ولاءاتها والتزاماتها إلى محور جديد يتجاوزها ويمارس سلطة مباشرة عليها.
- **وجود العدو المشترك:** لقد أكد كلا من "كارل دويتش" و"أتزيوني" على أهمية وجود العدو المشترك في إيجاد البيئة الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التهديد، وهذا ما يدفع إلى التنسيق والتعاون والمواجهة. وهذا الشرط يعتبر عاملاً ضرورياً لحدوث التكامل السياسي، حيث يتحقق عن طرق تنظيم المقاومة ضد العدو أو الخطر الخارجي.
- **وجود النخب الحاكمة المتقاربة الأهداف:** إن الدخول في العملية التكاملية يتطلب توفر الدول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات

(1) إسماعيل العربي، التكامل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 2، 1981)، ص. 47.

على تحقيق أهداف متقاربة، وهذا يوفر للإدارة السياسة الضرورية لانطلاق العملية التكاملية.⁽¹⁾

II- الشروط الاقتصادية:

- **توافر البنية الأساسية الملائمة:** يعدّ وجود بنية أساسية من بين الشروط الواجب توافرها في التكامل الاقتصادي، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال أثار حجم الوافرات الخارجية والتقدم الاقتصادي، إلا إذا توفرت شبكة النقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يتعذر توسع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة في مجال تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.⁽²⁾
- **توافر الأيدي العاملة ذات كفاءة:** من العوامل المؤدية لنجاح العملية التكاملية توافر الأيدي العاملة المؤهلة في الدول الأعضاء، حيث يتيح ذلك باستخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعّالة مستمرة. كما يتيح تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وينتج عن ذلك زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في الدول المتكاملة، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- **انسجام السياسات الاقتصادية:** يُعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطاً ضرورياً لزيادة المبادلات داخل المنطقة المتكاملة، وينبغي أن يشمل التعريفات الجمركية والسياسات التجارية تجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى السياسات المالية النقدية وسياسة تشجيع الاستثمار عن طريق وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية.⁽³⁾
- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** إنّ تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، وذلك لأنّ هذا التخصيص يجعل اقتصاديات هذه الدول المتكاملة يعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، ممّا يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما، وتوسيع حجم السوق أمام منتوجات الدول الأعضاء.⁽⁴⁾

(1) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص. 43-45.

(2) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 65.

(3) عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012)، ص. 52.

(4) فتيحة شيخ، الاندماج الاقتصادي المغربي بين الإقليمية والعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007)، ص. 72.

- **وجود العجز والفائض:** من بين الشروط الضرورية لقيام تكامل اقتصادي أي وجود حاجة تمويل وفائض التمويل، لأن هدف الدولة من قيام تكامل اقتصادي مع دولة أخرى أو مجموعة دول يكون إما لسد العجز لديها أو لتصريف الفائض، سواء كان هذا العجز أو الفائض عبارة عن رؤوس أموال أو سلع إنتاجية أو خدمات، كما يشترط أيضاً أن تكون صورة العجز أو الفائض على حد من التناسب والتناظر حتى بشأن التوازن ما بين فعل الأخذ والعطاء في العلاقات التكاملية.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى مرتبطة بطبيعة التكامل مثلاً الانتماء إلى رقعة جغرافية واحدة، مثل الإتحاد الأوروبي، المغرب العربي، ... إلخ إضافة إلى الانتماء الحضاري والديني، المنفعة المتبادلة، قانون التكلفة، ... إلخ.

لابدّ من الإشارة أنّ توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكّد للعملية التكاملية، كما أنّ غياب أحدهما لا يعني فشلها، خاصة أنّ كل التجارب التكاملية الحالية لها خصوصياتها.

المطلب الثالث: أهداف العملية التكاملية

تسعى العملية التكاملية إلى تحقيق أهداف عدّة سواء كانت سياسية، أمنية، اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:⁽²⁾

I- الأهداف السياسية والأمنية:

- **تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة:** وذلك لمواجهة ما يترتب عن الاضطرابات التي تنثيرها العناصر الداخلية والخارجية في بعض الدول من آثار سلبية على جيرانها، وهذا ما يدعو إلى التعاون الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك محاولات رابطة الآسيان إيقاف التغلغل الشيوعي سابقاً وإخلاء إقليمها من أسلحة الدمار الشامل.

⁽¹⁾ محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008)، ص. 21.
⁽²⁾ رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص. 32.

- إقامة آليات لتسوية النزاعات: التي تتعرض لها دول تنتمي إلى الإقليم، ويؤثر عدم استقرارها على باقي الدول.
 - إشاعة السلام بين الدول الأعضاء: باختيار التكامل الذي يتم فيه انضمام دول الإقليم إلى بعضها البعض بالتراضي كبديل لمحاولة ضم الآخرين قسراً، وهو ما قد يعزز الدعوة إلى الوحدة السياسية.
 - تعزيز الروابط السياسية: يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة.
 - مواجهة الخطر الخارجي: ينظر التكامل الإقليمي على أنه أداة تستطيع من خلاله الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ هذه الدول إلى التكامل لأجل إنشاء قوة واحدة لمواجهة التهديدات والأخطار الخارجية، كما حدث في أوربا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة هو تخوفها من امتداد النفوذ الشيوعي إليها.⁽¹⁾
- II- الأهداف الاقتصادية:**

- توسيع حجم السوق: تهدف الدول من خلال الخوض في عمليات التكامل الإقليمي في الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة، حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال.⁽²⁾
- تحقيق القوة الاقتصادية: في ظل العولمة يصبح التكامل الاقتصادي هو السبيل الوحيد لمواجهة تحدياتها، واستثمار الفرص التي تتيحها وتعزيز الإمكانات الاقتصادية الوطنية ومكائنها في التقسيم الدولي للعمل، كما يكسب الدول المتكاملة قوة ضد الاضطرابات الداخلية والإقليمية والدولية.⁽³⁾
- زيادة التجارة: يهدف التكامل الاقتصادي إلى زيادة التجارة بين بلدان منطقة التكامل من خلال رفع أو إلغاء الحواجز الجمركية، وبالتالي يزيد معدل التبادل بينهما، ويبدو ذلك واضحاً في كثير من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم مثل التجربة التكاملية الأوروبية.⁽⁴⁾
- تعزيز عملية التنمية الاقتصادية: إن العلاقة التي تربط التكامل الاقتصادي بعملية التنمية الاقتصادية، تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، حيث يعتبر التكامل من

(1) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص 570-571.

(2) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.52.

(3) رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص.21.

(4) محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.571.

أحسن الوسائل وأفضلها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سعي التكامل لاستغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء مستفيداً من اتساع السوق، ووفرة عنصر العمل، مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.⁽¹⁾

-III- الأهداف الاجتماعية والثقافية:

- **الارتقاء بالرأس المال البشري:** خاصة في الدول النامية والتي تحتاج إلى المزيد من الاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما يعني مكافحة الفقر والامية والأمراض المزمنة، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإدارة عبر التدريب، ومنح عناية لمجالس التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.
- **زيادة معدل التوظيف وتخفيف حدة البطالة:** وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية ، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة ، بما يحقق قدرًا أكبر من التناسب بين أعدادهم، وبين حجم الموارد المتاحة، فيسمح بانتقال فائض السكان من دول الفائض إلى دول العجز، محققًا بذلك انخفاض في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الإنتاج للدول المتكاملة.⁽²⁾
- **التعامل مع قضايا العولمة:** سواء بدعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة آثارها أو تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها، وخاصة القدرات التكنولوجية، بما في ذلك الاستفادة من التجارب الإلكترونية، والعمل على اجتياز الانقسام الرقمي داخليًا وخارجيًا، وعبر فجوات المعرفة.
- **رفع مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء:** وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق رفاهية المستهلكين، ورفع الدخل الحقيقي نتيجة رفع مستوى الدخل النقدي وخفض نفقات المعيشة.⁽³⁾

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للعملية التكاملية

كان للظروف الدولية التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرًا كبيرًا على التنظيم في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي، والتعاون بين المجتمعات.

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التكامل نظرًا لأهميته في حلّ المشكلات السياسية والاقتصادية بين الدول. لذا فقد أولت هذه الدراسات حيزًا وافرًا في محاولة منها

⁽¹⁾ نوال شهاب ، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010)، ص.19.

⁽²⁾ عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص.52.

⁽³⁾ محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.572.

لوضع إطار نظري، حيث تباينت النظريات الفكرية التي تراوحت بين النظرية الوظيفية (التقليدية - الجديدة) والليبرالية المؤسساتية الجديدة.

المطلب الأول: النظرية الوظيفية

يحتل التحليل الوظيفي مركزاً مهماً في دراسة العلوم السياسية عامة والتكامل الإقليمي والدولي خاصة، ولقد تمّ تطوير وتحديث هذه النظرية على يد العديد من الباحثين والمفكرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن تصنيف النظرية الوظيفية إلى صنفين تقليدية وجديدة.

أولاً: النظرية الوظيفية التقليدية

هي المحاولة الأكثر تفصيلاً لحد الآن في فهم نشأة المنظمات الدولية، ولقد جاءت كرد فعل على مقاربات السلام المتمحورة حول الدولة مثل المقاربة الفيدرالية. ظهرت هذه النظرية في فترة ما بين الحربين العالميتين على يد عدّة مفكرين،⁽¹⁾ والذين يعتقدون أنّ الحروب سببها قضية السيادة، وأنّ السلام الذي تكلفه منظمة دولية لا يمكن أن يدوم، فعصبة الأمم SDN كانت فاشلة لأنّه واجهتها قضية السيادة، لذلك يجب المضي قدماً بطريقة مختلفة.

تمّ تطوير النظرية الوظيفية من طرف الباحث الروماني – البريطاني "دافيد متراني" (1888-1975) في كتابين الأول في 1933 "تطور الحكومة الدولية"، والثاني "نظام السلام العالمي" سنة 1943، فالحل المثالي حسب "متراني" الحفاظ على السلام هو دمج جميع الدول في "اتحاد كبير".

ويؤكد على أنّ نجاح التعاون في إحدى المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات أخرى ذات علاقة، وهذه العلاقة هي ما يسمى بالتشعبية (Ramification)، بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصّصه في أدق المجالات الاقتصادية والشعبية.

ويقدّم "متراني" مثلاً بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى، في حين استمرت منظمة العمل الدولية (OIT) في أداء عملها (منظمة وظيفية)، ويرى أنّ الدول لن تعارض التكامل في هذه الوظائف غير المسيّسة.⁽²⁾

*الفرضيات التي قامت عليها الوظيفة التقليدية:

⁽¹⁾ Olivier Dabène, "Principales approches théoriques", Opalc, 2-11 2009, <http://www.Opalc.org>, (12/02/2017).

⁽²⁾ نوال شهاب، مرجع سابق، ص. 14.

انطلق متراني من مسلمات مثالية ومتفائلة، ويمكن إدراج أهم الفرضيات والأسس التي استند عليها في فكرة الاندماج والتكامل فيما يلي:⁽¹⁾

- 1- تنطلق العملية التكاملية من السياسية الدنيا بالبداية بالأمر التقني، وضرورة التمييز بين السياسة العليا (High politics) التي تشمل الشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، وقضايا السياسة الدنيا (Lowpolitics) التي تشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 2- الصراع سببه الدول، ولهذا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية، وليس عن طريق الموائيق والاتفاقيات.
- 3- إعطاء الخبراء والفنيين من غير السياسيين دور في صنع القرار وتنفيذ سياسات التكامل، ورضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي بدوره لتحويل الولاء آلياً، ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية.
- 4- الشكل يتبع الوظيفة أي أنّ مجموع الوظائف التي يؤديها الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدّد شكل التنظيم.
- 5- يؤكّد متراني على مبدأ التعميم والانتشار (Ramification)، والتركيز على التطور التدريجي للتكامل، الذي يقتضي أنّ بدء التعاون الوظيفي في حقل معيّن يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، وبالتالي إقامة مجتمع دولي مسالم.

*الانتقادات الموجهة للوظيفة التقليدية:

لقد تعرضت النظرية الوظيفية إلى الكثير من المآخذ والانتقادات من قبل المختصين، ومن بين أهم الانتقادات التي وُجّهت لهذه النظرية نجد:⁽²⁾

- أوّل ما يثار في أفكار الوظيفة التقليدية هو مثاليتها من حيث تقسيمها النظري للقضايا وصعوبة الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، والذي يتعارض مع الواقع، بحيث أنّ كل سلطة سياسية تقسم قضاياها على أساس رؤيتها هي وبالنظر لمعطيات ومقاييس تختلف من دولة لأخرى.
- أهمل "دافيد متراني" (David Mitrany) المشاكل التي قد تتجر عن الاختلاف في حجم الدول في قوتها، وإمكاناتها، وكذا في تركيبها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّه لم يعطي أهمية للأدوار أو النشاطات التي يمكن لدولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة.

⁽¹⁾ رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص. 32.

⁽²⁾ عياد محمد سمير، التكامل الدولي (دراسة في النظريات والنماذج) (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2013)، ص. 86.

- أهملت النظرية الوظيفية مصلحة السلطة السياسية، وكذا الإرادة السياسية في عملية التكامل والاندماج.
- افتقار هذه النظرية لمنهج واضح ودقيق.
- صعوبة الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، حيث أقام الموظفون نظرية وفقا لتصوراتهم، وبعيداً عن الواقع الدولي، فهو يعتبر أمر مثالي.⁽¹⁾
- لا يمكن تحقيق عملية الفصل التام بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا السياسية، كما أنه يوجد الكثير من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تعميمها على الجانب السياسي.⁽²⁾

اعتمادا على ما سبق، نجد أنّ الأفكار الوظيفية كان لها تأثير كبير في تطوير منظمات دولية مثل: منظمة الصحة العالمية، كما نجد أنّ العلاقات الفرنسية الألمانية التي مرّت بتجارب تاريخية تميّزت بالصراعات، قد وصلت إلى مصالحها الإستراتيجية فرضت عليها التقارب والعمل معا من أجل إنجاح تكاملها في إطار الإتحاد الأوروبي، وهما بذلك قد أسّسا لتكامل جديد يكون له ثقلاً أوروبياً في الترتيبات الدولية.

ثانياً: النظرية الوظيفية الجديدة

تزامنت نشأة النظرية الوظيفية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية منذ منتصف الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، حيث ركّزت النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية، واعتبرت أنّ الفصل بين السياسات الدنيا أمراً غير ممكن عملياً، لأنّ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا كانت ناتج عن إرادة سياسية في البلدين.

جاءت النظرية الوظيفية على إثر الانتقادات التي وُجّهت للوظيفة الأصلية، وتمحورت هذه الفكرة حول نقطة أساسية هي أنّها عندما تتمكن من وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة والإشراف والتسيير المشترك، فإنّنا بذلك قد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية ومسار تكامل يجلب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح داخل هذه الدول الوطنية المستقلة.

يجمع جلّ منظري الوظيفة الجديدة حول مجموعة من المرتكزات النظرية الأساسية، التي تتمثل في:⁽³⁾

⁽¹⁾ يوسف ناصيف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية (الرباط: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص. 282-283.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص. 303.

⁽³⁾ رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص. 35.

- 1- التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة مميزة في اقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي.
- 2- الاعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في إطاره الدولي.
- 3- وجوب إدراج المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية.

كما يتفق منظري الوظيفة الجديدة على أساس أنّ من بين أهم الشروط الأولية للتكامل الدولي هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعنية، بمعنى أنّ توفر عامل التعددية السياسية والاقتصادية في أوربا الغربية بشكل العامل الأكثر أهمية بالنسبة للتكامل الجهوي في هذه المنطقة.

كما يتفقون على المنطلق الجديد، لاسيما وأنّ اهتمام بعضهم يدور حول الكيفية التي تتمّ بها تحويل الولاء من مركز إلى آخر.

حاول الموظفون الجدد استعمال منهج علمي لتفسير عملية التكامل، ومن أهم المنظرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية نجد:

***"كارل دويتش" (Karl Deutch):**

يعتبر دويتش من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي "Intégration régionale"، خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمتّ في أوربا الغربية، وقد تجلّت مساهمة دويتش في:⁽¹⁾

- تطويره نظرية الاتصال الاجتماعية، والتي تركز أساساً على مختلف المبادلات والاتصالات التي تتم بين الفئات المختلفة.
- نظرية المبادلات، والتي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، ففي رأيه أنّ وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول.
- الارتكاز علمياً على دراسة منطقة الشمال الأطلسي، كما يعتقد دويتش كذلك أنّ اختلاف الظروف والحالات من منظمة جغرافية إلى أخرى يؤدي بالضرورة إلى التنوع في استراتيجيات التكامل.

فالتكامل عند دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالانتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة وبواسطة مؤسسات وتصرفات كفيلة لضمان – في الأمد البعيد- الاعتماد الجماعي المتبادل والتحول الاجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالانتماء الجماعي لهذه

⁽¹⁾حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية رقم 03، (الجزائر: بن هومة، 2008)، ص ص. 62-64.

الجماعة السياسية الجديدة يعني اقتناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب أن تحلّ عن طريق التّحول السلمي داخل هذه الجماعة.

فغاية التكامل عند دويتش هو إنشاء مجتمع آمن "Communauté de sécurité" يضم الوحدات المتكاملة باعتباره سلوك تعاوني بين الفواعل المرتبطة ببعضها عبر تدفقات الاتصالات.

*"إرنست هاس" (Ernest Haas):

يعدّ "هاس" أحد أهم منظري الوظيفة الجديدة ومؤسسيها، ففي دراسته لجماعة الفحم والصلب الأوروبية يسلّم بأنّ قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية المؤثرة التي ستدخل في إطار التكامل، وبالتالي فإنّ هذا الشعور يشجع هذه القوى ويدفعها للتعامل مع أطراف أخرى، وتوصل "هاس" إلى أنّ جماعة الفحم والصلب شجعت ودفعت القوى الاجتماعية والسياسية ودعم المسار التكاملي الأوروبي، ووظيفة "هاس" تركز على ثلاثة عناصر هي: (1)

- 1- التأكيد على مبدأ التعميم والانتشار (Ernest Haas): أي أنّ التكامل في قطاع ما يؤدي إلى انتشاره في بقية القطاعات الأخرى.
- 2- التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف معيّنة من خلال الانتقال من المسائل التقنية إلى المسائل السياسية.
- 3- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليمياً كان أو دولياً لإنشاء العملية التكاملية.

*"أميتاي اتزيوني" (Etzioni Amitai):

- من خلال بحثه التجريبي ودراسته لمجموعة من المحاولات الوحدوية عبر التاريخ خلص اتزيوني إلى نتيجة رئيسية، وهي أنّ الإتحادات التي نجحت هي اتحادات وقعت بين دول عصرية ومتقدّمة، ولهذا يرى أنّ العصرية هي شرط بنيوي لأيّة تجربة تكاملية. فمن خلال دراسته المقارنة قام بتأسيس عملية التكامل إلى أربعة مراحل تتمثل فيما يلي: (2)

- 1- حالة ما قبل التوحيد: حيث يزداد الاعتماد المتبادل بين الأطراف في قطاعات معيّنة، لكنّه لم يتمّ تناول العوامل المشتركة مثل التجانس الثقافي والتواصل الإقليمي أو الاعتماد الاقتصادي.

(1) بوقارة، مرجع سابق، ص. 71.

(2) المرجع نفسه، ص. 72.

- 2- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: هذه القوى تتميز بالقوى بالطبيعة القسرية، والتي تتمثل في الجيش والشرطة أو طبيعة نفعية، وتتمثل في الجوانب الاقتصادية والإمكانات الفنية والإدارية، أو طبيعة مرتبطة بالهوية الاجتماعية والتي تتمثل في القيم والشعارات التي تسود في المجتمع، وتخضع هذه القوى للنخبة داخل المجتمع، هذه الأخيرة تلعب دور الدافع الرئيسي للنظام اتجاه التوحيد وليست النخبة الخارجية.
- 3- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها: تتمثل في تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.
- 4- نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها: وهي مرحلة الانتهاء، حيث يكون الإتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية.

من خلال هذه الدراسة توصل أترزوني إلى بعض الفرضيات منها:

- أنّ الإتحادات التي تتوفر على عدد ضئيل من النخب هي المرشحة للنجاح كما نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مكونات نظام النخب.
- يرى أنّ في كل التجارب التكاملية تلعب الاتصالات والمبادلات دورًا كبيرًا في تدعيم مسار التكامل، حيث أثبتت هذه التجارب أنّ توسيع مجال الاستفادة من عملية التكامل يؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة التأييد لهذه العملية.⁽¹⁾
- أنّ الإتحادات التي تتوفر على عدد ضئيل من النخب هي المرشحة للنجاح كما أنّ نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مكونات نظام النخب.
- يرى أنّ في كل التجارب التكاملية تلعب الاتصالات والمبادلات دورًا كبيرًا في تدعيم مسار التكامل، حيث أثبتت هذه التجارب أنّ توسيع مجال الاستفادة من عملية التكامل يؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة التأييد لهذه العملية.⁽²⁾

*انتقادات النظرية الوظيفية الجديدة :

على اعتبار أنّ كل أفكار الوظيفيين الجدد مرتبطة بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق المشتركة، فهي تعتبر أكثر واقعية من الوظيفة التقليدية، إلا أنّها لقيت مجموعة من الانتقادات أهمّها:⁽³⁾

- ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة، وهذا إذا كان ممكنًا على صعيد سوسيولوجي إذا كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية.

⁽¹⁾ جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص. 279-280.

⁽²⁾ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص. 72.

⁽³⁾ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص. 280-281.

- غياب الإدارة السياسية التكاملية الناتجة عن تراجع المد الوحدوي في ظل غياب قنوات التأثير المباشر للمصالح في الدول المختلفة، وغياب الترابط المباشر والفعلية بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح.
- تصويرها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي، فكثيراً من خطوات التكامل في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان ورائها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه، وليس وضعاً معيناً انعكس آلياً في وضع آخر، فالانتشار لا يعتبر أمراً مضموناً.
- ضعف الفرضية التي تعتبر أنّ البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك.
- لم يأخذ الموظفون الجدد بعين الاعتبار دور البيئة الدولية، في حين ركّز انتباههم على الوظائف والعمليات أو بنى التجمع الإقليمي، فمواقف الأفراد والدول وكذلك أهدافهم الإقليمية هي عوامل مهمة في تفسير التكامل.⁽¹⁾

يمكن القول أنّ الوظيفة الجديدة حاولت بناء فرضياتها على نجاح التجربة التكاملية الأوروبية، إلا أنه لا يمكن تعميمها على بقية التجارب التكاملية لأنّ كل تجربة لها خصوصياتها، ومع هذا يبقى الطرح الوظيفي من أهم الطروحات في تفسير العملية التكاملية.

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسسية الجديدة

تعدّ الليبرالية المؤسسية امتداد لدراسات التكامل الوظيفي الذي طرح في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، والتي ازدهرت في سنوات السبعينات من طرف "روبرت كيوهان Keohane Robert" و"جوزيف ناي Joseph nai" (1972-1977)، والتي ازدادت تطوراً في منتصف الثمانينات نتيجة للتحويلات العميقة التي شهدتها المجتمع الدولي في هذه الفترة، والتي تمثلت أهمها في ثلاث مستويات، وهي:⁽²⁾

- 1- **تركيبة المجتمع الدولي:** وتتمثل في تزايد المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية، وغير الحكومية، وغياب بعض الدول والأخلاق كالاتحاد السوفيتي سابقا وحلف وارسوا.
- 2- **تغيير نمط التفاعل:** كتراجع مؤشرات المناقشة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية، وإحلال القطاع الخاص محل القطاع العام بنسبة هامة من اقتصاديات العالم.

⁽¹⁾ عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 89.

⁽²⁾ Keohand Martin , the promise of institutionalism theory, international security 20 (1), 1995, p.42.

3- التغيير في قيم التعاون: إحلال التعاون بدل الصراع، وذلك عن طريق التعاون مع المشكلات الدولية على أساس تسويتها بأفضل الأساليب الإدارية كالمساومة.⁽¹⁾

ترى الليبرالية المؤسساتية أن النظام الدولي يجب أن يتوفر فيه شرطان، الأول يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول مصالح متبادلة، يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون والتكامل، ثانياً يجب أن يكون التغيير في درجة المأسسة "institutionalization" يمارس تأثيراً قوياً على سلوك الدول.⁽²⁾

تسعى النظرية الليبرالية المؤسساتية لتحقيق التعاون الإقليمي عن طريق انتهاج لمجموعة من مبادئ وفرضيات:⁽³⁾

أ- مبادئ الليبرالية المؤسساتية الجديدة:

- **الفاعل (Actor):** يؤكد أنصار هذا التوجه أنّ الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، وبالرغم من هذا فإنّ روبرت كيوهان في تفسيره لليبرالية المؤسساتية يقضي بأنّ الفواعل غير الدولية يساهمون في دور الدولة.
 - **البنية (Structure):** يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الفوضى لا تعني استحالة التعاون بين الدول، فوجود الأنظمة والمؤسسات الدولية وانتشارها قد يساعد في تخفيض الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقيق، وتعزيز المعاملة بالممثل وزيادة احتمال الأرباح والارتداء من المعايير السهلة إلى العقاب.
 - **العملية (Process):** يقصد بها تلك المراحل والمسارات التي تطورت من خلالها الأنظمة الليبرالية⁽⁴⁾، عرف فيها التكامل ازدياداً على الصعيدين الإقليمي والعالمي بوجود اتفاقيات انبثقت على إثرها تكتلات فوق قومية، وفي هذا السياق يعتبر مستقبل اتجاه الإتحاد الأوروبي يتعاظم ليصبح أكبر امتحان لحالة الليبرالية المؤسساتية الجديدة.
 - **الدافعية (Motivation):** تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى ستكتسب أكثر من العملية التفاعلية، أي أنّ الأرباح المطلقة هي جدّ مهمة لليبراليين المؤسساتيين من الأرباح النسبية.⁽⁵⁾
- ب- فرضيات الليبرالية المؤسساتية الجديدة :

⁽¹⁾سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوربية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص. 12.

⁽²⁾Robert Keohane, **After Hegemony : Cooperation And Discord In The World Political Economy**, New Jersey University Press, 1984,P.32.

⁽³⁾عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص. 99-100.

⁽⁴⁾سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص. 12.

⁽⁵⁾عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص. 100.

- الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، لكنّها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي، كما أنّ الدول هي أطراف عقلانية وأداتية تبحث دائماً عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية.
- في البيئة التنافسية تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون، فالدول هي أقل اهتماماً بالمكاسب والامتيازات المحققة من قبل الدول الأخرى في الترتيبات التعاونية⁽¹⁾، بمعنى أنّ الدول تسعى لزيادة قوتها المطلقة بدلاً من النسبية، لأنّ الدول تفترض أنّ التعاون هو الذي يحقق مصالحها، وليس التنافس.⁽²⁾
- يؤكّد الليبراليون الجدد على أنّ أكبر عائق يواجه نجاح التعاون، وهو عدم التزام هذه الدول.
- لا يوجد تعاون بدون مشاكل أبداً، لكن ستغير الدول الولاء والموارد إلى المؤسسات الوظيفية إذا ما أدركت بأنّ هذه المؤسسات تمثل الربح المشترك لجميع الأطراف، وإذا ما وفرت للدول زيادة في فرص تأمين مصالحها الدولية.⁽³⁾

إنّ الأساس الذي تنطلق منه النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة في تصورها لظاهرة التعاون في العلاقات الدولية هو أنّ النظام الدولي يتصف بالاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي المختلفة حيث أنّ الدولة الوطنية ليست هي الفاعل الوحيد في هذا النظام، فهناك فواعل أخرى مثلاً الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية.... الخ⁽⁴⁾، لقد أكد أنصار هذه النظرية "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" أنّ ظاهرة الاعتماد المتبادل قائمة على أربعة خصائص:⁽⁵⁾

- زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الفواعل الدولية و غير الدولية ووجود الأجندة الجديدة للقضايا الدولية التي تميز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا.
- تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة فن الحكم، وتقديم الاعتبارات الاقتصادية في تفاعلات العلاقات الدولية عن غيرها، كما تعتقد الليبرالية الجديدة.
- الاعتراف بالقنوات المتعددة للتفاعل بين الفواعل عبر الحدود الوطنية التي أصبحت الدول أحد أطرافه فقط إلى جانب الأخرى.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص. 106.

⁽²⁾ خالد موسى المصري، دراسة نقدية لنظريات الوضعية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م. 30، ع. 1 (2014)، ص. 33.

⁽³⁾ عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص. 106.

⁽⁴⁾ ساييل سعيد، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص. 36.

⁽⁵⁾ عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر، 2011)، ص. 378.

لقد أكدت الليبرالية المؤسساتية أنّ نجاح عمليات التكامل بين الدول يستوجب هيكلة هذه العلاقات في مؤسسات دولية مختصة تستند إليها صلاحية تنظيم وتفعيل هذه العلاقات في جميع أبعادها، فهذه المؤسسات الدولية فوق القومية، وبحكم اختصاصاتها سوف تعمل على تنظيم وترقية التعاون الدولي من خلال الوظائف التالية:⁽¹⁾

- توزيع الأدوار والمكاسب بين الأعضاء، كلا حسب قدرته ومساهمته في النظام الدولي.
- المحافظة على التوازنات السياسية والاقتصادية بين دول الأعضاء.
- انسياب الأفكار والقيم، وتبادل المعلومات، وتطوير حجم التعاون بين الأعضاء.
- حل وتسوية النزاعات بطرق سلمية.
- تحفيز الأعضاء على التنسيق والتعاون لتحقيق الأمن والسلم الجماعي.

حيث يصبح بإمكان هذه المؤسسات بتغيير سلوك الدول بشكل مستقل، من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة والقبول ببعض المحصلات، التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.

فالمؤسساتية ساهمت في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، حيث لو تأثر الأوروبيون بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى الإتحاد الأوروبي، ومع أنّ المؤسسات قد لا تمنع الحروب، إلا أنّها تساهم حسب "كيوهان" في تقليص النزاعات والحروب لأنّها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لجميع الدول في النظام الدولي.⁽²⁾

يركز المؤسساتيون الليبراليون في الصعيد الاقتصادي على الطريقة التي تسمح بها الأنظمة والمؤسسات للدول أن تتغلب على معوقات التعاون، والتي يفرضها التركيب الفوضوي للنظام الدولي، حيث تنشأ الحاجة إلى الأنظمة لأنّ هناك دائما خطر في النظام الفوضوي من غلبة الاستراتيجيات التنافسية، ولذلك يركز تحليلهم على طرق ردع الاستراتيجيات التنافسية.

وقد اتّبع المؤسساتيون الليبراليون طريقتين مختلفتين في محاولتهم توضيح ظهور المؤسسات والأنظمة فقد اعتمدوا على نظرية الألعاب (معضلة السجين)، حيث أكد المختصين في الاقتصادية تنافس عن طريق آليات السوق الحرة، حيث تستخدم السوق كشبكة للنظام الدولي الفوضوي في ظروف السوق، (ظروف دولية)، بمعنى ظهور مشاكل عامة تستدعي حلول مشتركة، وهذه الآلية تظهر عند فشل السوق بالنسبة لنظرية الاقتصاد الجزئي أي يصبح على اللاعبين الاقتصاديين التعاون بدل التنافس، وهذا ما أكده "كيوهان" في هذا

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁾ ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 24.

الصدد "إنّ النظام التجاري الحرّ يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه، وإنّ التعاون ليس شيئاً بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات، فالتعاون من منجزات الأفراد والمؤسسات، وليس جزء من النظام الطبيعي".

وعلى الصعيد السياسي فإنّ الدول القوية ضمن النظام الدولي نستطيع استعمال، وضغط المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية سابقاً إلى النظام العالمي الليبرالي والتوجه إلى اقتصاد السوق،⁽¹⁾ وقد طبقت هذه العملية في العلاقات بين الدول الشيوعية سابقاً والإتحاد الأوروبي، والهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في استخدام الضغط المؤسسي هو التلاقي الاقتصادي الكلي السريع بين الدول الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، واقتصاديات الدول الأعضاء القائمة.

*انتقادات النظرية الليبرالية المؤسسات الجديدة :

- منظور متفائل أعطي للتعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر عن رغبة الدول شعوباً أو حكماً في التعاون وتحقيق المصالح المشتركة.
- دور المؤسسات الدولية كثيراً ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.
- ترى أنّ عودة الاقتصاد، والقيم عاملاً إيجابياً، غير أنّ هذه النظرية لا تؤدي إلى الكثير، وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.
- على رغم مما تقدم، فإنّ المنظور الليبرالي عموماً عمل في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية، واعتبر أنّ تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل.⁽²⁾

⁽¹⁾ رقبة بلقاسمي، مرجع سابق، ص. 45.

⁽²⁾ سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص. 13.

استنتاجات:

يعتبر التكامل تلك العملية الإرادية الواعية والمنظمة التي تجري بين الوحدات السياسية بعرض خلق واقع سياسي ومؤسسي جديد يتميز باعتماد متبادل بين وحداته بهدف رفع مستوى المصالح المشتركة بينهم إلى درجة تجعلهم يشعرون بالوحدة و القوة والأمن والمصير المشترك.

يمكن القول أن الوظيفة الجديدة حاولت بناء فرضيات على نجاح التجربة التكاملية الأوروبية إلا أنه لا يمكن تعميقها على بقية التجارب التكاملية لأن كل تجربة لها خصوصيتها ومع هذا يبقى الطرح الوظيفي أهم الأطروحات في تفسير العملية التكاملية، خاصة وأنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على شرح ديناميكية التكامل الإقليمي أو التنبؤ في نتائجه.

الفصل الثاني

التجربة التكاملية الأوروبية

تمهيد

شهد الفضاء المتوسطي ظهور تكتلات عديدة، كان من أبرزها ظهور الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية وعالمية، بعدما تجاوز العديد من الحواجز والعقبات التي واجهته، حيث كان إنشاء الإتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة سمحت له بالتقدم في مسيرته، وذلك من خلال مؤسسات وهياكل تعمل في إطار تسيير شؤونه على شكل سياسات مشتركة للحفاظ على أمنه.

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية من أهم روافد السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، التي أطلقت في عام 2004 للمساهمة في دعم الإتحاد الأوروبي، وتعزيزه للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده في ظل التهديدات المتزايدة التي تشهدها المنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: مسيرة الإتحاد الأوروبي

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تبعها عنه من نتائج، وتداعيات إلى ظهور حاجة ملحة للدول الأوروبية إيجاد أطراف في أرضية تعاونية مشتركة بغية تحقيق التكامل، وبالتالي تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من أكبر التكتلات العالمية طموحًا ، ونجاحًا في الوقت الراهن وأكثرها اكتمالًا من حيث النضج والتطور.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

لقد مرّ الإتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل و المحطات إلى أن وصل على ما هو عليه. قبل التطرق إلى هذه المراحل لابد من تقديم تعريف للإتحاد الأوروبي:

- تعريف الإتحاد الأوروبي:

هو منظمة دولية للدول الأوروبية، يضم 28 دولة: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمرك، أيرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، الجمهورية التشيكية، قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا وبلغاريا التي انضمت في (1 جويلية 2003)، تأسست بناء على اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992.

يقوم الإتحاد على مبدأ نقل جزء من صلاحيات الدولة القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الإتحاد على أنه اتحاد فيدرالي، فهو مزيج بين الفيدرالية والكونفيدرالية،⁽¹⁾ للإتحاد الأوروبي مميزات عديدة كونه سوق موحد، وعملة موحدة هي اليورو، التي تبنت استخدامه 18 دولة بشكل متتابع منذ 1 جويلية 1999.

لقد وضع الإتحاد الأوروبي شروط العضوية في عام 1993، عرفت بشروط كوبنهاغن، وتتخذ في الشروط السياسية، التي تعرض على الدول المرشحة للعضوية أن تتمتع هذه الدول بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، وعلى دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والشروط الاقتصادية، التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق، وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد، والشروط التشريعية التي يتوجب على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات، والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد.⁽²⁾

⁽¹⁾ معن عبد العزيز الرئيس، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص 6.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

خريطة رقم (01): خريطة تمثل مراحل تطور الإتحاد الأوروبي



المصدر: على الموقع:

<http://hisgeoabdassamad.blogspot.com/2015/03/blog-post.html>، تاريخ الإطلاع (2017/08/31)، الساعة 11:45 .

لمحة تاريخية (تطور كرونولوجي للإتحاد الأوروبي):

ظهرت فكرة توحيد أوربا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتوس(*) عام 1474، التي كتبها ملك بوهيميا "بوديبيراد"، وذلك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وطلب بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية⁽¹⁾، وكان المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة أوترخت، التي دعت إلى السلام الدائم بين الملوك والمسيحيين في أوربا، ومن ثم جاء "جون جاك روسو" في كتابه الحكم في السلام الدائم 1782 "Jugement sur la paix pertuelle" لإقامة فيدرالية أو كونفيدرالية بين الأمراء الأوروبيين، كما واصل "إيمانويل كانط" في هذا الاتجاه في رسالته بعنوان "من أجل السلام الدائم" 1814، وتلاه "كلود هنري درسان سيمون" 1814، أين

(*) وثيقة تراكتاتوس (Tractatus) : كتبها ملك بوهيميا "بوديبيراد" (Podiebrad) في 1974، بعد 11 عاماً من سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، وقد طالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات و نوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء، وقد كان الباعث الأوضح لهذا المشروع الفكري الحدودي الأوروبي في ذلك الوقت.

(1) أحمد سعيد نوفل، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، جامعة اليرموك: الأردن، ص ص 1-3.

اقترح إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي كمحورين باريس ولندن، وجاء اقتراح "فيكتور هيجو" 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون، فقد وجّه هيجو خطاباً في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية.

وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1869-1871 بإنشاء أول بنك مركزي أوروبي، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم "أوربا"، إلا أنه فشل، بحيث أعيدت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى عند "ريتشارد كودهوفكاليبرجي" 1923، الذي دعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، ونتيجة لذلك عقد المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي في فيينا 1926، شاركت فيه 24 دولة، وبعد 3 سنوات دعا وزير الخارجية "ألفريد أرسنيد بريان" يوم 5 سبتمبر 1929 إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، وردت 26 دولة بالإيجاب لهذا الاقتراح، إلا أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في أوربا قضى على المشروع الفرنسي، وتمّ إعادة طرح المشروع في مؤتمر مونترال 1947، الذي دعا فيه المؤتمرين إلى إقامة "ولايات متحدة أوروبية"، وفي عام 1948، انعقد مؤتمر آخر في ماي 1948،⁽¹⁾ الذي شارك فيه فرانسا وميتران، وريمون آرون، حيث يعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس التوربين الذي مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

لقد مرّ الإتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل والخطوات التي تتمثل في:

1- مشروع مارشال:

أعلن "جورج مارشال" (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية) في عام 1947 عن ضرورة قيام دول أوربا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا، وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

2- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:

وذلك نسبة لما قدّمه "روبرت شومان" (وزير خارجية فرنسا) في 9 ماي 1950 من اقتراح إقامة الإتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب^(*)، وقد تمّ إقراره من قبل ستّ دول في

⁽¹⁾ المكان نفسه.

^(*) للمزيد من المعلومات أنظر: "la déclaration schuman du 09 mai 1950"، على الموقع:

<http://europa.eu.schuman-déclaration.fr> تاريخ الاطلاع 2017/08/15

18 أبريل 1956، وهي بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، وكان ينوي ضمناً إقامة برلمان أوروبي، حيث شكّل هذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية (فوق الدّول). (1)

أنشأت هذه الجماعة كنواة لقيام الاتحاد الاقتصادي للدول الأوروبية، حيث تهدف إلى إيجاد سوق مشتركة تضم كل الدول الأعضاء، وعملت على إلغاء رسوم الصادرات والواردات، وعدم التمييز بين المنتجين أو المشترين أو المنتفعين، وتخفيض التعريفات الجمركية إلى نطاق أدنى أو إلى مستويات (أسعار) تحددها الجماعة الأوروبية.

يمكن اعتبار المجموعة الأوروبية نقطة انعطاف للاندماج الأوروبي و نحو المصالحة الألمانية الفرنسية، ويعود تلاحم الدول الأوروبية فيما بينها إلى كلا المشروعين رابطة الدفاع الأوروبية EDC، ومشروع الرابطة السياسية الأوروبية EPC. (2)

ولقد تمّ تطوير فكرة الوحدة الأوروبية بعد توقيع اتفاقية روما في مارس 1957، والتركيز على إنشاء الجماعة الأوروبية، وهي عبارة عن ضم كل من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وكان الهدف من وراء زرع النواة الأساسية للاتحاد الأوروبي. (3)

3- معاهدة روما:

تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957، التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين يتمثلان في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والسوق الأوروبية المشتركة. (4)

3-1 الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:

إنّ إنشاء المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم Euratom) أو (EAEC) كان نتيجة إحساس دول المجموعة بأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج، وتحقيق مزيد من الاندماج والتقارب (*)، وإقامة سوق مشتركة قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، وكذلك إنشاء صندوق استثماري أوروبي. وتمّ إقرار هذا التّجمع في 1 جانفي 1958، مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة.

(1) عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط. 1، 2003)، ص. 122.

(2) سعيد محمد أحمد باناجة، الوجيز في قانون المنظمات الدولية الإقليمية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط. 1، 1985)، ص. 147.

(3) Jean Michel Dumond et Philippe Setton, La politique étrangère et de sécurité commune (PESG), Paris: la documentation française, 1999, p.5.

(4) زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغربية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص. 32.

(*) هناك من يقول أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خطر على الصناعة النووية.

3-2 السوق الأوروبية المشتركة:

تسمى كذلك بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهي المعاهدة الثانية التي أقرتها معاهدة روما، التي تمثل تجارة مجموعة الدول الستة المكونة لها وقد تم إنشائها 21,6% من حجم التجارة الدولية، وقد وضعت شروط (معايير كوبنهاجن) للانضمام إليها، والمتمثلة في: (1)

- القبول بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لفائدة سيادة فوق وطنية أوسع وأشمل.
- الطرف المرشح للدخول يجب أن يكون ممارس للديمقراطية التعددية، محترم لحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، والتعبير.

وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي: (2)

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الأعضاء.
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.
- توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- إلغاء العقوبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.
- تنسيق السياسات الاقتصادية، النقدية والتجارية.
- إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبياً داخل السوق. (3)

ورغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، وتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، حيث توصلت إلى إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها، وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت أيضا في إتباع سياسة زراعية مشتركة.

(1) لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة سوريا: كلية الاقتصاد، 2004)، ص. 13.

(2) إبراهيم بوجلحة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية -، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)

(3) رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 61.

4- معاهدة ماستريخت:

تعدّ معاهدة ماستريخت، التي انعقدت بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991، بالمدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدتها الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته. (1) لأنّ هذه الاتفاقية هي التي حدّدت مسيرة الإتحاد منذ عام 1992، التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 نوفمبر 1993، لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة، ومحدّدة، ومراحل منطقية توجب بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة (اليورو). (2)

وهناك بعض الشروط، والمعايير التي يجب على الدول الأوروبية أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية واعتماد الأورو كعملة نقدية موحدة، يمكن تلخيصها في: (3)

- **المعيار الأول:** ألا يكون معدل التضخم مرتفعاً بحيث يهدّد استقرار الأسعار، وذلك من خلال منع الإصدارات النقدية لتمويل العجز المالي.
- **المعيار الثاني:** ألا يكون عجز الميزانية مفرطاً لأنّه يؤثر بشدّة، وبصورة مباشرة على معدلات التضخم، وتزايد الديون العمومية.
- **المعيار الثالث:** يجب تقليص حجم الديون العامة إلى أقصى حدود ممكنة حتى لا تؤثر على السير الطبيعي للمالية العامة.
- **المعيار الرابع:** تخفيض سعر الفائدة طويل الأجر حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته وخلق فرص عمل إضافية.

حدّدت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وتتمثل في: (4)

*** المرحلة الأولى (1990-1993):** تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عمليات لدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

(1) Tamani Fadhila, *Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives*, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences Economiques (université de Tizi-Ouzou : faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, 2012), p.72.

(2) عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي: دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، ص. 58.

(3) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص. 122.

(4) سعاد يحي، تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص. 46.

* **المرحلة الثانية (1995-1998):** تهدف هذه المرحلة إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق لموحدة الأوروبية الموحدة من قبل جميع الدول الأعضاء، والتخلي على سدّ العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء.

* **المرحلة الثالثة (1999-2000):** وكانت تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية، وإصدار العملة الموحدة، وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة. (1)

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الموحدة لمتحدة في الأورو في جانفي 2001، من خلل تخلي دول الإتحاد عن عملاتهم، والعمل بالأورو، الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي في تسوية العملات الدولية، وهكذا تحقق الاندماج الاقتصادي الكامل.

المطلب الثاني: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي

يتشكل الإتحاد الأوروبي من ستة مؤسسات رئيسية تساهم في عملية صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، يمكن حصرها في: (2)

1- المجلس الأوروبي:

يتشكل من رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار، وله حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية، وذلك في ضوء المقترحات التي تتقدم بها لجنة الجماعة الأوروبية، فالمجلس الأوروبي لا يتخذ قرارات ملزمة أو يُشرّع قوانين واجبة النفاذ، ويلتزم بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يلتزم برأيها عند استصدار التشريعات الأوروبية، كما ينعقد المجلس مرتان في كل عام على الأقل، ويحضر رئيس المفوضية الأوروبية هذه الاجتماعات بوصفه عضواً كاملاً، كما يرأس الاجتماع الدولة العضو التي ترأس مجلس الإتحاد الأوروبي بحسب نظام تداول محدّد مسبقاً.

وتتمثل أهم اختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي فيما يلي: (3)

أ- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

(1) عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011)، ص. 105.

(2) صلاح الدين حسن السبسي، الإتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة خاصة، 2003)، ص. 13.

(3) صدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت: درا المنهل اللبناني، ط. 1، 2009)، ص. 62-63.

ب- تحديد مسيرة هذه العملية، ورسم السياسة العامة التي يتعين أن توجه، وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية، وتحديد الطريقة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي في أوربا.

ج- مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي، والعمل على تحقيق التناغم في ما بينها.

د- تمهيد الطريق أمام ضمّ قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي.

هـ- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للاجتماعات، ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس، والمتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، وتعدّ اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة.⁽¹⁾

2- مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

بداية كان هذا المجلس يسمى "مجلس الجماعات الأوروبية"، حيث طرأت عليه تعديلات كثيرة، وقد تطور عبر مجموعة من المعاهدات.

يمثل المجلس الوزاري أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لسياسة التكامل والاندماج الأوروبي من البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

و يتشكل المجلس الوزاري من وزراء الدول الأعضاء، حيث يتناوبون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر، ومن أهم مهام هذا المجلس نجد: حق المبادرة في التشريعات، وكذا ممارسة السلطة التنفيذية، الرقابة على المفوضية، وذلك بمساعدة الأمانة العامة.

يعدّ هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، حيث يتولى وضع السياسة العامة للجماعة الأوروبية، فهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة.⁽²⁾

هناك ثلاثة أنماط مختلفة لعملية اتخاذ القرارات في المجالس الوزارية الأوروبية:⁽³⁾

- هناك أنواع من القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية، أي على أساس أن لكل دولة صوت واحد.

⁽¹⁾ المكان نفسه.

⁽²⁾ محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتجاه الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص ص. 42-45.

⁽³⁾ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص. 196.

- هناك أنواع أخرى تتطلب أغلبية خاصة "موصوفة" تكسب وفق نظام التصويت للترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها، وقوتها وثقلها الفعلي.
- هناك أنواع أخرى أيضا من القرارات تتطلب الإجماع.

3- المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، غير أنّ هذه المؤسسة شهدت تطوراً كبيراً عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، ففي زمن "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، أطلق على هذه المؤسسة اسم السلطة العليا، وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات.⁽¹⁾

تتكون المفوضية الأوروبية من 20 مفوض مرشحون من طرف الدول الأعضاء، حيث يتم انتخابهم من طرف البرلمان الأوروبي، وتتمثل أهم صلاحيات ومهام هذه المفوضية في:⁽²⁾

- إعداد المقترحات التي تقوي حركة الاندماج الأوروبي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات، وتقديم المقترحات إلى المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري.
- تمثيل الاتحاد وقيادة المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتمتلك المفوضية الأوروبية صلاحيات واسعة فيحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة على حماية الاتفاقيات المبرمة، بالإضافة إلى ذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية، ويحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد. ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية، ويحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس^(*) تعيين مفوض واحد.⁽³⁾

⁽¹⁾ حسن نافعة، مرجع سابق، ص 200.

⁽²⁾ Christian Hen, Jacques Leonard, *l'union européenne*, 12^{ème} édition, Paris, la découverte, 2004, p.18.

^(*) معاهدة نيس: معاهدة وقعتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 26 فيفري 2001، ودخلت حيز التنفيذ 1 فيفري 2003 وحلت محل معاهدة لشبونة 2009، حيث حددت المعاهدة المبادئ والأساليب لتطور النظام المؤسسي بتوسع الاتحاد الأوروبي ودخول دول أوروبا الوسطى والشرقية.

⁽³⁾ صدام مريم الجميلي، مرجع سابق، ص 67.

4- البرلمان الأوروبي:

البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديمقراطية، والهيئة التمثيلية التي تعبّر عن إرادة الشعوب الأوروبية، والهدف الأساسي منه هو توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الإتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

نصّت معاهدة روما 1957 على تشكيل برلمان أوروبي 1962، إلا أنّه لم يبدأ فعلياً إلا بعد صدور القانون الأوروبي الموحد 1986 وذلك لم يسن بالاقتراع المباشر.

وفي عام 1978 حصل تغيير، حيث تم قرار نظام لاقتراع مباشر لاعتبار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدّول الأعضاء فعلياً ابتداء من 1979، العام الذي شهد ظهور أول برلمان أوروبي.⁽²⁾

البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للإتحاد الأوروبي، حيث يملك بعض الصلاحيات التشريعية، ويعدّ الجهاز الرقابي والاستشاري في الإتحاد، له ثلاث مقرات في كل من: ستراسبورغ، بروكسل ولوكسمبورغ. كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وفضلاً على ذلك:⁽³⁾

- يسن البرلمان معاً مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية.
- يقوم بممارسة الإشراف السياسي على جميع أنشطة الإتحاد الأوروبي.
- سلطة التصديق على المعاهدات والانضمام والمشاركة في الإتحاد.
- يكون البرلمان مع مجلس هيئة الميزانية.

5- محكمة العدل الأوروبية:

تقع هذه المحكمة في لوكسمبورغ، تتكون من 15 قاضياً، ويساعدهم 9 محامين عامين، ونجد أنّ القضاة يعينون باتفاق الحكومات لمدة ستة سنوات تكون قابلة للتجديد.⁽⁴⁾

محكمة العدل الأوروبية هي بمثابة الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، وتتكون من قاضٍ من كل دولة ممن يشهد لهم بالكفاءة، والخبرة في المجالات القانونية، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدّول، ويختار القضاة واحد منهم

⁽¹⁾ هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص.55.

⁽²⁾ Anne- Sophie Parent, **introduction aux institutions européennes et aux processus décisionnels qui concernent les personnes âgées**, (Bruxelles : Age plate forme Europe, 3^{ème} édition, mars 2010), p. 5.

⁽³⁾ أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (إعلان برشلونة نموذجاً)"، دراسات دولية، ع. 39، ص ص. 77-78.

⁽⁴⁾ صدام مريم الجميلي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والقضايا المهمة تنظر فيها المحكمة ككل. (1)

وتتولى المحكمة النظر في المسائل التالية: (2)

- الخلاف بين الدول الأعضاء.
- الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
- الخلاف بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- الخلاف بين الأفراد أو الشركات من ناحية، والاتحاد من ناحية أخرى.
- إعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية للاتحاد.
- إصدار أحكام أولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية، وهي الحالات المتعلقة بتفسير قوانين الاتحاد.

وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي (3)، وقد حدّدت معاهدة روما عددًا من المسائل التي تقوم بها المفوضية والمجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات دون أن يكون رأي اللجنة ملزمًا. (4)

تتكون هذه اللجنة من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل هذه اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية، وكذا اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية في بعض القضايا العالقة، وتعمل كذلك على المساهمة في نجاح المجموعة الأوروبية في بعض القطاعات كالقطاع التجاري الصناعي ... (5)

ومقر اللجنة هو بروكسل، وتجتمع ثلاث مرات شهريًا، ولكن العمل التفصيلي، يتم في إطار أقسام متخصصة تقوم بصياغة الآراء التي تعرض على اللجنة، وهذه الأقسام هي:

(1) أبجري سفيان، الشراكة الأورو- مغربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص. 60.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 54.

(3) هشام زهير طافش، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2003-1993)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010)، ص. 23.

(4) صدام مريم الجميلي، مرجع سابق، ص. 74.

(5) جمال عبد الناصر صرماتج، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، عناية: العلوم للنشر والتوزيع، ص. 334.

- 1- الزراعة، 2- الصناعة، 3- الطاقة والمسائل النووية، 4- المسائل الاقتصادية والمالية، 5- الصناعة والتجارة والخدمات، 6- المسائل الاجتماعية، 7- العلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية، 8- حماية البيئة والصحة وشؤون المستهلك.

وعلى الرغم من أن رأي اللجنة غير ملزم لمؤسسات الاتحاد الأخرى، إلا أن المُشرّع الأوروبي نصّ على وجوب قيام المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في بعض الموضوعات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي

للإتحاد الأوروبي مبادئ أساسية سطرت من خلال الاتفاقيات السابقة الذكر لتكون منهاجاً لتنظيم نشره، ومجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها.

أولاً: مبادئ الإتحاد

سطر الإتحاد مجموعة من المبادئ في وثيقته التأسيسية، والتي تتمحور فيما يلي:⁽²⁾

- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- تعزيز التعاون السياسي الاقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي.
- توحيد السياسات الخارجية، والسعي لإقامة نظام داخلي أوروبي.
- إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي.

ثانياً: أهداف الإتحاد الأوروبي

- يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:⁽³⁾
- بناء أوربا قوية من أجل منافسة القوى العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والعمل على مواجهة مختلف التحديات المفروضة سواء كانت سياسية، عسكرية واقتصادية.
 - إقامة إتحاد نقدي وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية، والتي تتحول إلى بنك مركزي يتولى إصدار عملة أوروبية موحدة.
 - تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة القيود المفروضة على تحركات السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والعمالة بين دول الإتحاد الأوروبي.

⁽¹⁾ محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 54.

⁽²⁾ مريم زكري، مرجع سابق، ص 40.

⁽³⁾ نجاح منصري، أثر ثقافة الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2014-2015)، ص 17.

- منح المواطنة الأوروبية من خلال تحقيق جنسية أوروبية موحدة، والتي يتمتع بمقتضاها أي مواطن أوروبي بحق التصويت في الدولة الأوروبية التي يقيم فيها، ويتحرك من دولة لأخرى بدون جواز سفر، ويتمتع بالمساعدة الدبلوماسية من أي سفارة أوروبية.
- إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية وعسكرية مشتركة باسم الإتحاد الأوروبي.⁽¹⁾
- تبني سياسات تعليمية، صحية، ثقافية، وبحثية مشتركة.
- إقامة البرلمان الأوروبي الذي يتولى تقديم استشارات في مجالات مختلفة، صحية، بيئية، وتجارية.
- التعاون بين أجهزة الشرطة داخل الدول الأوروبية لمكافحة تجارة المخدرات، والإرهاب، والجريمة العالمية عن طريق مكتب شرطة أوروبي يؤسس لهذه الغاية.
- مكافحة الغش في مجال المقاييس العالمية.⁽²⁾
- نقل صلاحيات التداول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، ولكن تظل هذه الأخيرة محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة.
- الحفاظ على الإتحاد وتنمية كمنطقة للحرية والأمن والعدالة.⁽³⁾

المبحث الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية مبادرة إقليمية ذات طابع ثنائي بين الإتحاد الأوروبي والبلدان الأقرب إلى حدوده، وذلك من أجل جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وازدهار تتمتع بقدر من التعاون السياسي الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

يمثل تقييم مسار برشلونة المدخل الطبيعي للاقتراب من سياسة الجوار الأوروبي (PEV)، وترجع أصول هذه السياسة إلى أوائل سنة 2012،⁽⁴⁾ عندما طلبت بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ضرورة النظر إلى تقرير ما أنجز سابقاً إقصاء

⁽¹⁾ مخلد عبد المبييض، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص.ص. 113-114.

⁽²⁾ نجاح منصري، مرجع سابق، ص. 17.

⁽³⁾ هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تحديات الإتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية، التكامل الاقتصادي، ع.3 (سبتمبر 2014)، ص. 61.

⁽⁴⁾ أرابح زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة / سلم القوى، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص. 131.

أوكرانيا، ملدوفيا، روسيا البيضاء عن الانضمام سابقاً. وفي مارس 2003، أطلقت المفوضية الأوروبية الوثيقة الرسمية الموسومة "بأوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق، ودول الجنوب"، والتي سُميت فيما بعد "بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، وأطلقت من طرف رئيس اللجنة الأوروبية "رومانو بردي Romano Proudi"، في نوفمبر 2004 بموافقة المجلس الأوروبي. وقد حملت هذه الوثيقة مفهوم جديد في أجندة الاتحاد الأوروبي، وهو مفهوم الجوار الأوروبي "Le voisinage"، وفي 1 ماي 2004، تم توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل 10 أعضاء جدد منهم: قبرص، مالطا، البلقان، والتي كانت طرفاً في الشراكة الأوروبية متوسطة. (1)

أصبح الاتحاد الأوروبي بذلك يضم 25 عضواً، وفي 12 ماي 2004، حددت اللجنة الأوروبية في الورقة الإستراتيجية للجوار تحت عنوان: "سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة توجيهية"، التي حددت المبادئ والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي، كما حددت للجيران الجدد المعنيون بهذه السياسة الأوروبية الجديدة، وهي 10 دول متوسطة: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، لبنان، سوريا، مصر، إسرائيل، الأردن، السلطة الفلسطينية، إلى جانب ثلاث بلدان من شرق أوروبا، وهي: بلاروسيا، ملديفيا، أوكرانيا. كما توصي الوثيقة التوجيهية بضرورة إدماج ثلاثة بلدان أخرى من جنوب القوقاز، وهي: أرمينيا، جورجيا وأذربيجان. (2)

لقد أحدث هذا التوسع جدلاً سياسياً في المجتمعات الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى، التي ستندمج إلى الاتحاد فيما بعد (بلغاريا، ورومانيا)، ويتعلق الأمر بتركيا، ودول البلقان الغربية، إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للاتحاد الأوروبي، وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. (3)

تعريف سياسة الجوار الأوروبية:

أطلقت سياسة الجوار الأوروبي رسمياً في عام 2004 بين دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء الخمسة والعشرين آنذاك، وبين بلدان الجوار الأقرب منها.

وينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وكذلك على بناء علاقة بين الأطراف المختلفة. وهكذا فإن سياسة الجوار الأوروبية وظيفة مضاعفة: فصل الحدود (ترسيم الحدود والعبور، التعاون).

(1) سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع نفسه، ص 59.

(3) خديجة بوريت، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011)، ص 172.

يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوربا وجنوب المتوسط، حيث تقوم على ثلاثة مبادئ، وهي: (1)

- سياسة تفضيلية
- إقامة فضاء للرفاه، وحسن الجوار.
- إقامة علاقات واسعة، وسلمية على أساس من التعاون.

مع الإشارة إلى تأطير قيم الإتحاد لهذه المبادئ، وقد تمّ تحديد هذه القيم في العناصر الآتية: (2) احترام دولة القانون، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، وترقية علاقات حسن الجوار، والحريات العامة. وتعدّ هذه العناصر شرطاً لتفعيل السياسة الجوارية مع شركائها وجيرانها، والملاحظ أنّ بعض منها متضمن موثيق دولية، وجهوية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات) تمّ إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية حيث أدمجت في هذه السياسة. كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني- فضلاً عن التعاون الاقتصادي- بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار.

أهداف سياسة الجوار الأوروبية:

لقد تمّ إطلاق سياسة الجوار الأوروبي من أجل تحقيق جملة من الأهداف التالية: (3)

- إنّ الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية هو ضمان خلق بيئة مزدهرة، مستقرة وآمنة في جوار الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، ودون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، وجورجيا)، والمشكلة حلقة من الأصدقاء حول الإتحاد الأوروبي، وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري، والاقتصادي، والسياسي إلى حدّ الاشتراك معه في كلّ الأشياء ما عدا المؤسسات.
- الالتزام بالقيم المشتركة وخصوصاً باحترام سيادة القانون، والحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان، مما يسمح في النهاية التمتع بالحريات (حريات انتقال السلع، والأشخاص، ورؤوس الأموال). (4)

(1) نجاح منصري، مرجع سابق، ص. 17.

(2) سلاف شرفي، سياسة الجوار الأوروبية كآلية لاحتواء التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة خنشلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 102.

(3) جويده حمزوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 - 2011)، ص. 113.

(4) محمد بوبوش، "التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة"، في: <http://books.google.dz> (2017-06-28).

وعليه فإنّ سياسة الجوار الأوروبية تتضمن بتشكيل، وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول المجاورة دون أن يكون مع ذلك توجهات الانضمام لتلك الدّول إلى الإتحاد الأوروبي، وتشمل هذه العلاقات بشكل خاص على مشاركة موسعة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي، والتعاون في الوقاية من الأزمات، والتهديدات المختلفة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أساس وآليات سياسة الجوار الأوروبية

تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحنى ثنائي أساس تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بالدول المجاورة هو وضع خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة شريكة في هذه السياسة، تكون محل اتفاق بينهما. كما يتم تطوير هذه بالتشاور والتنسيق مع كلّ دولة منها، تماشيًا مع مستوى التطور الحاصل في اندماجها مع هذه السياسة.

ويشير رئيس "وحدة المغرب العربي" بالإتحاد الأوروبي "ليونيلو غابريسي Lenello Gabrici"، في تقديمه لهذه المخططات يوم (2005/02/15) بأنّها صيغة تتميز بالمرونة والصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق، ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كلّ شريك بناء على مبدأ الجوار، والمفاوضات تمهيدًا لاندماجية في إطار هذه السياسة، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات:⁽²⁾

- **الأولى:** تخص الانضمام إلى القيم المشتركة، وبعض أهداف السياسة الخارجية، والأمنية للإتحاد الأوروبي.
- **الثانية:** تخص الالتزامات التي تقرّب شركاء الإتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية، وهي سبعة، وتتمثل في ما يلي:
 - 1- **الحوار السياسي المدعم:** وهو يتعلق باشتراك الإتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة لهدف الاستقرار، والأمن في المتوسط.
 - 2- **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك من خلال تكييف الدعم، والمساعدات المالية، وفتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية، والتربوية والبيئية، والعلمية، وبما يتلاءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة مشتركة.
 - 3- **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:** مع إمكانية المساهمة في التسويق الأوروبية الداخلية، وكذا بما يتضمنه من تعديل في القوانين والمقاييس، ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في عدّة مجالات: الإدارة، الجمركة، الزراعة، الصّحة، الغذاء، وذلك كتسهيلات لدخولها السوق الأوروبية.

⁽¹⁾ 'سياسة الجوار الأوروبية'، على: <http://europe.eu.int/comm/word/pdf/com03-104pdf> (2017-06-12).

⁽²⁾ جعفر عدالة، "تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منظمة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 19، (19 ديسمبر 2004)، ص ص. 14-1.

4- العدالة والشؤون الخارجية: وهي تخص إدارة الحدود المشتركة، وتسيير تسليم التأشيرات، ومكافحة التهديدات الجديدة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، والأسلحة، تبييض الأموال، والجرائم المالية والاقتصادية، ومع ذلك الأنظمة القضائية والشرطة.

5- ربط الحوار: وذلك في مجالات: الطاقة، النقل، البيئة، ومجتمع المعلومات، البحث والإبداع.

6- الاتصال بين المجموعات: ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي، وجيرانه، وما بين الجوار ذاتها، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافياً مع بعضها البعض.⁽¹⁾

7- التعاون الجوي: ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين الجوار ذاته، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافياً مع بعضها البعض.

أما فيما يخص الدول المعنية بخطط عمل هذه السياسة، فهي تتمثل في 16 دولة، منها بخصوص منطقة جنوب غرب المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، فضلاً عن الدول الآتية: مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا، أوكرانيا.

تقوم مخططات العمل هذه بمثابة برنامج عمل بالنسبة لكل دولة معنية بسياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبي لفترة خمسة سنوات (2004-2009)، وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط، والاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا.

وعليه يمكن القول أنّ هذه المخططات برامج إصلاحية سياسية، اقتصادية، وقانونية (هي بمثابة شروط تجسيد، وتفعيل هذه السياسة) لترقى إلى المستويات السياسية، والمعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي، ومؤسساته مع أولويات على المدى المتوسط، والقصير، أما على المدى البعيد فتتمثل في الوصول إلى إطار يصبح فيه الاتحاد الأوروبي، وجيرانه يتمتعون بعلاقات مشابهة للروابط السياسية، والاقتصادية الواسعة التي تميز دول الاتحاد الأوروبي.⁽²⁾

المبحث الثالث: الإطار المالي لسياسة الجوار الأوروبي

تعدّ الإدارة المالية لسياسة الجوار الأوروبي، والشراكة الخاصة بتنفيذ هذه السياسة في شقّها المالي، والتي حلّت محلّ برنامج ميدا MEDA، بالنسبة لدول جنوب

⁽¹⁾ جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 12.

⁽²⁾ جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 16.

المتوسط في إطار العلاقات الأوروبية المتوسطية، وقد تمّ تبني هذه الأداة في 09 أكتوبر 2006، التي تتضمن مجموعة من الأهداف، وهي: (1)

-دعم تنفيذ خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبي.

-التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي.

-المساعدة الفنية لبناء القدرة المؤسسية.

ولم يتم إضافة أداة جديد للجوار والشراكة إلا ابتداء من 2007، وتكرّست هذه الأداة القانونية والمالية في برنامجي ميدا وتازيس، قدرت السياسة الأوروبية للجوار بين عامي 2007 و2013 بـ12 مليار أورو، كما برمج الإتحاد الأوروبي بإنشاء صندوق الاستثمار، يمكن أن تشارك فيه الدول الأعضاء، وتسهيل جديد "للحكم" مزود بـ300 مليون أورو، وعموماً تستفيد الدول المنخرطة في "السياسة الجوارية" من المساعدات المالية لتسيير اندماجها في هذه السياسة، وهذا اعتماداً على آلية ميدا بخصوص جنوب المتوسط، وعلى ما يسمّى: "المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان IEDDH"، وقد تمّ تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة، وذلك منذ جانفي 2007 المتمثلة في: "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة I EVP"، وقد تمّ إقرار جملة من المساعدات على فترتين وهما: (2)

فترة (2000-2006): استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من حوالي 8,5 مليار أورو، وبخصوص دول المغرب العربي، فقد استفادت خلال فترة (2004-2006) من 135 مليون أورو.

فترة (2007-2013): استفادت هذه الدول من حصة تتراوح ما بين 12 إلى 15 مليار أورو، أي بزيادة مقدارها 75% مقارنة بالمرحلة الأولى.

لقد تمّ وضع الأداة المالية الأوروبية والشراكة للفترة 2007-2013 من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل، وتنفيذ سياسة الجوار في المجل (بين الإتحاد الأوروبي والشركاء، وكذلك بين الشركاء أنفسهم)، وتقارب ميزانية هذه الفترة 13 مليار أورو على مدى سبع سنوات (خارج ميزانية برنامج MEDA وTACIS على مدى ست سنوات: 8,9 مليار أورو) موجهة للبلدان التي وقعت على خطة عمل يتمّ تقديم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية، ويقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة بالمقارنة مع البرنامجين السابقين الذكر اللذين حلّت مكانهما اعتباراً من 2007، يتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة، وكذا خطط العمل أن تكون قادرة على التأقلم مع القضايا الطارئة، وأن تتمتع بصفة المرونة

(1) سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص. 80.

(2) خديجة بورتب، مرجع سابق، ص. 174.

من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية اشتغالها على دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون وإدارة الحدود (مثل تركيا التي تشكل جزء من مسيرة برشلونة، ولكنها خارج سياسة الجوار)، ومثل غالبية الأدوات المالية للإتحاد الأوروبي تستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك.

وقد تمّ تنظيم الأداة المالية انطلاقاً من الوثائق الإستراتيجية التي تعدّها المفوضية الأوروبية، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وتعتبر هذه الوثائق أساسية لتوجيه العمل المستقبلي، كما تمّ تحديد برامج سنوية في إطار هذه الإستراتيجيات، ومن ثمّ تحديد مشاريع أو خطوط عامة للميزانية.⁽¹⁾

استنتاجات:

إن الإتحاد الأوروبي من خلال مسيرته التي مرت بالعديد من الأحداث، ارتقى إلى درجة أعلى من الدرجة التي كان عليها في الأول وذلك بعدما تعرض إلى نجاحات وإخفاقات التي كانت سبب نجاحه هذا في تحقيق كتلة موحدة وسياسة خارجية مشتركة... فالإتحاد الأوروبي يسعى دائماً إلى تحقيق الوحدة والتكامل التام في جميع الميادين.

يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية بمثابة امبريالية ناعمة تبرز رغبة الغرب لتصدير نموذجة المؤسساتي، الثقافي، الديمقراطي، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق، أي

⁽¹⁾ سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص. 81.

العمل على تصدير النموذج الأوروبي إلى البلدان الجارة من خلال جعلها تمثل لمعايير وقواعد وقيم الإتحاد الأوروبي وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية عن طريق أدوات القوة الناعمة، وذلك من خلال جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام.

الفصل الثالث

البريكسيت والإتحاد الأوروبي

تمهيد:

يعتبر الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي بما يعرف بالبريكسيت "Brexit" من القضايا البارزة التي تشغل الساحة الدولية في الوقت الراهن، حيث تسعى بريطانيا لانتهاج سياسة جديدة تتوافق مع التطورات الجديدة على كافة الأصعدة، وذلك باعتماد إستراتيجية الانفصال لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، والإستراتيجية مستقبلاً والحفاظ على سيادتها، إلا أن ذلك قد يؤثر على كلا من الطرفين سواء على الإتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة.

وبالتالي يعتبر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قضية تطرح عدّة توجهات مستقبلية حول مسار التجربة التكاملية الأوروبية.

المبحث الأول: مشروع البريكسيت: دراسة في الخلفية التاريخية و التشريع

منذ انضمام بريطانيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي أصبحت فكرة الخروج احتمالاً قائماً وتحدياً على تفكيك التجربة التكاملية الأوروبية، ويرجع قرار الانفصال البريطاني عن الإتحاد الأوروبي إلى عدّة أسباب سياسية أمنية واقتصادية.

المطلب الأول: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي

تتميّز العلاقات البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني حول مغادرة الإتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا وفرنسا، ولم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل والاندماج

الأوروبي، حيث لم تكن ضمن الدّول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957.⁽¹⁾

لقد ظلت المملكة المتحدة خارج إطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسبب رغبتها في عدم المساس بسيادتها كدولة، ومن ثم فقد اتخذت خيارًا آخر للاندماج الاقتصادي وهو إنشاء منطقة تجارية حرّة، بحيث تتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدّول الأعضاء مع احتفاظ كلّ دولة بسيادتها، وخاصة في مواجهة الدّول غير الأعضاء في الجماعة، وبالفعل تم إنشاء رابطة التجارة الحرة (EFTA) عام 1959 وضمت المملكة المتحدة. ولكن نتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحققها مضت المملكة المتحدة في إعادة النظر في موقفها تجاه المجموعة، وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار الجماعة⁽²⁾، وبسبب الخوف من العزلة الأوروبية بالبقاء خارج المجموعة، وبالفعل قدمت طلبها للعضوية مرتين، لكن الرئيس الفرنسي آنذاك "شارل ديغول" Charles de Gaulle لجأ في كلّ مرتين إلى الفيتو لاعتراض على انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين عامي 1963 و1967،⁽³⁾ بحجة العلاقة المتميزة بين المملكة المتحدة مع أمريكا عكس العلاقة مع القارة العجوز. ولكن مع تغيّر زعامة "ديغول" في فرنسا، ووصول "جورج بوميدو" للحكم تمّ القبول بعضوية المملكة المتحدة، ووقعت اتفاقية الانضمام في 22 جانفي 1972، وأصبحت عضوًا في الإتحاد الأوروبي رسميًا في 1 جانفي 1973، الذي تأسّس بناء على اتفاقية ماستريخت 1991.

لطالما اعتبرت بريطانيا نفسها ولاسيما حزب المحافظين فيها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية خارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية كانت أو اقتصادية من خلال الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.⁽⁴⁾

في عام 1975، دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة، ونتج عن الاستفتاء موافقة بنسبة 67% للبقاء في المجموعة الاقتصادية، وفي عام 1983، سعى حزب العمال للفوز في الانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية، ولكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة "مارغريت تاتشر" Margaret Thatcher.

(1) خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2016)، ص ص. 1-2.

(2) عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص. 11-13.

(3) "تأرجح العلاقات البريطانية الأوروبية"، في: <http://www.aldjazeera.net> (2017/9/5).

(4) خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، مرجع سابق، ص ص. 1-2.

وفي التسعينات انقسمت حكومة حزب المحافظين بقيادة "جون ماجور" John Major حول اتفاقية ماستريخت ما بين المشككين اتجاه الاتحاد الأوروبي والمؤيدين لها، وهذا ما أدى إلى ضعف الحزب.

وفي عام 2007، حين كان "دافيد كاميرون" David Cameron رئيس حزب اليمين البريطاني، الذي كان آنذاك مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء لبريطانيا، قام بوعده انتخابي ينص على إجراء استفتاء على معاهدة لشبونة، التي حلت محلّ المشروع الأوروبي، حيث انتصر "دافيد كاميرون" في الانتخابات وأصبح رئيس وزراء بريطانيا، لكنّه لم يوفي بوعده الانتخابي خوفاً من تأزم العلاقات مع حلفائه البريطانيين الذين يؤيدون المشروع الأوروبي.

ومع بروز التطرف في الأحزاب اليمينية والرفض الشعبي للبقاء في الاتحاد الأوروبي، قام كاميرون بوعده انتخابي غير اعتيادي، الذي له تأثير كبير على كلّ من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وحتى على الاقتصاد العالمي، والذي ينص على تنظيم استفتاء شعبي حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

وفي ظل الانتخابات العامة لسنة 2015، التي كانت بزعامه "دافيد كاميرون" David Cameron تمّ حصد حزب المحافظين على 331 مقعداً من أصل 650 من مقاعد البرلمان، وهذا ما يسمح له بتشكيل حكومة منفرداً، ومع فوزه في الانتخابات تمّ تحديد تاريخ 23 جوان 2016 كموعّد لإجراء الاستفتاء.⁽²⁾

المطلب الثاني: مشروع البريكسيت

البريكسيت (brexit): هو مختصر باللغة الانجليزية يجمع كلمتين هما: (British) يعني بريطانيا، (Exit) يعني خروج أيّ معاً يعني خروج بريطانيا أي هو قرار لمسار استثنائي في بريطانيا للخروج أو البقاء في الاتحاد الأوروبي.⁽³⁾

ففي جانفي 2013 أعلن الوزير الأول "دافيد كاميرون" David Cameron، عن تنظيم استفتاء شعبي للبت في إمكانية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ففي يوم 23 جوان 2016 أدلى البريطانيون بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي، حيث شارك في هذا الاستفتاء 46.501.241 مليون ناخب، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة الخروج بنسبة 51.9% من الأصوات أي 17.4 مليون مقابل 48.1 % أو 16.1 مليون لمصلحة البقاء

⁽¹⁾ هايدي عصمة كارس، "مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة"، السياسة الدولية، ع. 206 (ديسمبر 2016)، ص. 1-19.

⁽²⁾ "حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا"، في: <http://bbc.com/arabic/media-39436187>، (2017/06/15).

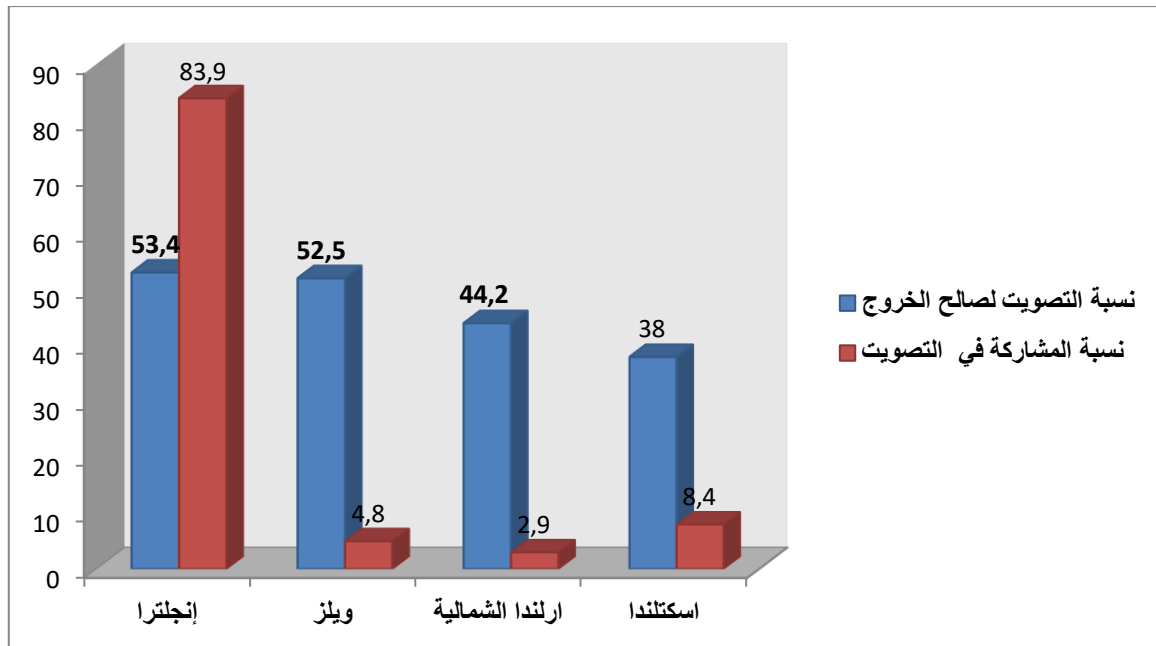
⁽³⁾ بنقدور نيل، "ما هو البريكسيت"، في: <http://www.acharknews.com>، (2017/08/07).

في الإتحاد الأوروبي (1). لقد لوحظ من خلال دراسة التصويت أن هناك تباين جلي فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم (18-34) صوتوا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي بنسبة 73%، بينما الفئة العمرية أكثر سنا الذين تتراوح أعمارهم (55-64) صوتت للخروج بنسبة 57% (2).

وشارك في هذا الاستفتاء البريطانيون البالغون سن الـ 18 سنة فما فوق حاملون للجنسية البريطانية داخل وخارج المملكة، أما المواطنون حاملون لجنسيات الدول الأعضاء في الإتحاد فلا يحق لهم المشاركة في الاستفتاء (3).

لقد تباينت اتجاهات الناخبين بشكل واضح من منطقة إلى أخرى في المملكة المتحدة حول عضوية بلادهم من الإتحاد الأوروبي، ويمكن من خلال الجدول التالي استعراض نتائج الاستفتاء البريطاني.

شكل رقم (01): نتائج الاستفتاء البريطاني



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المرجع التالي:

(1) "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية"، مرجع سابق، ص ص. 1-2.

(2) "الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟"، في:

<http://www.france24.com/ar/2016/06/24>، (2017/07/09).

(3) "حقائق عن الاستفتاء البريطاني حول الاتحاد الأوروبي"، في:

<http://www.bbc.com/arabic/world/news/2016/06/16-uk-eu-referendum-need-to-know>، (11/07/11).

<https://www.datawrapper.de/-/9C7cM>

من خلال الجدول نلاحظ أن انجلترا صوتت بنسبة كبيرة لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة تقدر 53.4% نسبة مشاركة ووصلت 83.9%، ثم تليها ويلز بنسبة 52.5%، ونسبة مشاركة 4.8%، أما أيرلندا الشمالية واسكتلندا قد صوتتا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي، حيث هذه الأخيرة صوتت بنسبة تقدر 38% ذات نسبة مشاركة 8.4% أما أيرلندا الشمالية لقد صوتت 44.2% نسبة مشاركة تقدر بـ 2.9%.

بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي، أعلن رئيس الوزراء "دافيد كاميرون" Dadid Cameron عزمه تقديم استقالته من منصبه بعد 03 أشهر من صدور نتيجة الاستفتاء⁽¹⁾، وبعد تولي "تيريزا ماي" Theresa May منصب رئاسة الوزراء، طالبت بتفعيل المادة 50 من معاهدة برشلونة، التي وقعت عليها قادة الإتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ يوم 01 ديسمبر 2009. وتحدد المادة "50" من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها، وبموجب هذه المادة يترتب على الدولة التي تنسحب من الإتحاد الأوروبي ما يلي:⁽²⁾

- 1- التفاوض بشأن "اتفاق انسحاب" يقرّه مجلس الإتحاد الأوروبي (يضم الدول 27 الأعضاء) بالأغلبية المؤهلة (تحددها المادة 238/3 -ب من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي) بعد موافقة البرلمان الأوروبي.
- 2- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدول المنسحبة اعتبارًا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الإتحاد الأوروبي رسميًا قرار الانسحاب، إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذا الأثناء، وبوسع الإتحاد والدولة المنسحبة منه أن قررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الإتحاد على ذلك بالإجماع.
- 3- يجب أن يتفاوض الإتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدّد ترتيبات انسحابها، مع الأخذ بعين الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالإتحاد. ويجرى هذا التفاوض وفقا للمادة 218(3) من معاهدات عمل الإتحاد الأوروبي.
- 4- لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها، والتي يجريها الإتحاد الأوروبي بشأن انسحابها.
- 5- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الإتحاد الانضمام مجدّدًا إليه، فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة 49 من معاهدة برشلونة.

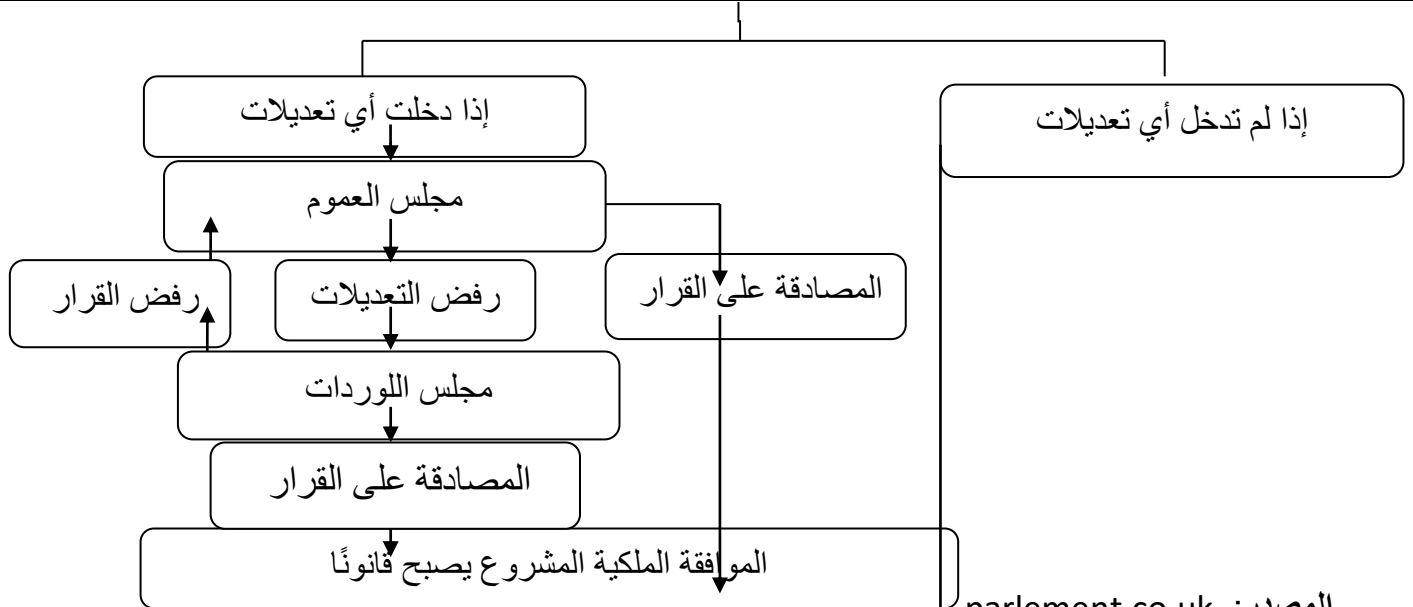
⁽¹⁾ صبا طارق، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و اثر ذلك على المهاجرين و اللاجئين"، في:

<http://afaegypt.org/index.php?option=com-k2&view=item&id=542>، (2017/07/05).

⁽²⁾ "ما تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟"، في: <http://aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/25>، (2017/09/12).

مخطط رقم (01): قانون الخروج من الإتحاد الأوروبي: مساره في البرلمان الأوروبي

الأحداث	تاريخ	
القراءة الأولى	26 جانفي	مجلس العموم
القراءة الثانية والتصويت	31 فيفري/2 مارس	
مرحلة اللجان حيث يتم طرح التعديلات والتصويت عليها	6 إلى 8 مارس	
مرحلة التقرير والقراءة الثالثة، ثم المناقشة والتصويت على مسودة القانون النهائية	8 مارس	
		
القراءة الأولى	26 فيفري	مجلس اللوردات
القراءة الثانية	31 فيفري/2 مارس	
مرحلة اللجان حيث يتم طرح التعديلات والتصويت عليها	6 إلى 8 مارس	
مرحلة التقرير والقراءة الثالثة، ثم المناقشة والتصويت على مسودة القانون النهائية	8 مارس	



المصدر: [bbc.parlement.co.uk](http://www.bbc.com/arabic/world-39328654)
 المرجع: "بريكسيت: ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة لشبونة"، في:
<http://www.bbc.com/arabic/world-39328654>

المطلب الثاني: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بريطانيا نحو اتخاذ قرار الانفصال عن الإتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في:

أ- الأسباب السياسية والأمنية:

1- تمثل الهجرة وأزمة اللاجئين المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، حيث ترى بريطانيا أن قوانين الإتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى تدفق 285 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني، واستفادتهم من نظام الإعانات الاجتماعية كالصحة، والتعليم لتبلغ قيمتها 3,67 مليار جنيه إسترليني سنويًا.

وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها، الذي قبل بالرفض الأوروبي لأن حرية تنقل وانتقال الأفراد يعتبر من أهم بنود اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

2- الخوف من الإرهاب: لقد أدت الهجمات الإرهابية الأخيرة في بعض الدول الأوروبية (هجوم بروكسل، وهجوم فرنسا) إلى دفع المواطن البريطاني للانفصال عن الاتحاد الأوروبي لتحسين أنفسهم من تلك الهجمات، وأن هذا الانفصال سيوقف اتفاقية الحدود المقترحة بين دوله، وبالتالي يحد من العمليات الإرهابية.⁽¹⁾

3- التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية: لأن خروجها سيحرر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية، ولاسيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية، هذا إلى جانب أن البريطانيين يرون أن نظام الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة، التي يحق لها وضع مشاريع، وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

4- المخاوف من إنشاء قوة عسكرية أوروبية: والتي من شأنها أن تعوض حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود بونكو" في بداية عام 2016 إلى إنشاء جيش مشترك للاتحاد الأوروبي للتصدي لروسيا، وغيرها من التهديدات.

5- النفوذ الدولي: يقرّ البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستمكّن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت حسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.⁽²⁾

6- رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التّجمع بهدف رفض أي تشريع على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.⁽³⁾

7- تعزيز السيادة: سيتمنح خروج بريطانيا للاتحاد الأوروبي فرصة جديدة لتحديد مصيرها، وسن قوانينها، باعتبارها دولة ذات سيادة بعيداً عن الاندماج في كيان الاتحاد الأوروبي المقيد لسيادتها.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي"، في: <http://alkhaleejonline.net/articles/1466777737857134600>، (2017/08/15).

⁽²⁾ أيمن حسين، "هل ستكون بريطانيا سببا في تفكك الاتحاد الأوروبي"، جريدة الوطن، ع. 47، (9 أبريل 2006)، ص 1-4.

⁽³⁾ أحمد ناصر، مرجع سابق.

⁽⁴⁾ أحمد الألفي، "تفكيك الاتحاد الأوروبي ونهاية عصر العولمة الاقتصادية"، في: <http://www.cashnewsseg.com>، (2017/07/10).

ب- الأسباب الاقتصادية :

- 1- تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو (19) على مجريات اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، إذ يؤكّد الخبراء أنّ الإتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها فيما بعد على دول الإتحاد الأوروبي.⁽¹⁾
- 2- القيود الاقتصادية: فالإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومات على الدول المنظمة إليه، وذلك حسب قوتها الاقتصادية، وهذا ما لقي رفضاً لدى البريطانيين، لأنّ ذلك يرهق خزائنتهم، حيث وجب عليها دفع نحو 55 مليون جنيه إسترليني يومياً في الوقت الذي تعتمد فيه على سياسة تقشفية بسبب العجز في ميزانيتها، إضافة على عدم قبول إلغاء عملتها "الجنيه الإسترليني"، وهو ما يطالب به الإتحاد الأوروبي لأن يكون "اليورو" هو العملة الرسمية لجميع بلدان الإتحاد الأوروبي.
- 3- التجارة الحرّة: لقد أفرزت الفئة المعارضة للبقاء في الإتحاد الأوروبي أنّ خروجهم من الإتحاد سيمكّنهم من إقامة منطقة تجارة حرّة مع دول أخرى مثل أمريكا والهند والصين، وذلك بدون خضوعهم لقوانين الإتحاد.
- 4- تخليص الاقتصاد البريطاني من تبعات الديون السيادية داخل كتلة اليورو كاليونان، قبرص، البرتغال، بلجيكا، إيطالي وإسباني، وهي الدول التي تجاوزت فيها قيمة الديون السيادية قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن عدّة دول أخرى مرشحة للانفجار المالي للديون السائدة مثل أيرلندا، وفرنسا والمجر.
- 5- السياسات والإجراءات التقشفية القاسية، وغير مسبوقة في تاريخ بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية التي تبنتها حكومة دافيد كامرون، والتي مسّت الفقراء، والعمال، وأصحاب المعاشات، والدخول الثابتة بشدّة، ويفسر ذلك بوضوح تصويت الفئات العمرية فوق سن الأربعين المتضررة من هذه السياسات التقشفية للتصويت لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بكثافة، بينما صوّتت الفئات العمرية دون الأربعين، وغير المتضررة من هذه السياسات لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي.⁽²⁾
- 6- دخول حوالي عشرة ملايين شخص من دول الإتحاد الأوروبي الأخرى للعمل بشكل دائم في بريطانيا مما أثر بالسلب على البريطانيين سواء من فئة أصحاب الأعمال الصغيرة، وفرص العمل المتاحة بأجور متدنية عن أجور البريطانيين.
- 7- تقليص ميزانية الخدمات الأساسية الخاصة بكل من برامج الخدمات الاجتماعية، والتعليم والصحة مما أدّى إلى تراجع حاد في نوعية الحياة ومستوى معيشة

(1) أحمد ناصر، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

- البريطانيين سواء ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، والتي تعتمد بشكل أساسي في معيشتها على هذه الخدمات الحكومية المجانية والمدعمة.⁽¹⁾
- 8- التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية: خلال العقد المنصرم عرفت الاقتصاديات الكبرى أزمة مالية واقتصادية، إضافة إلى عدم وجود التكافؤ في تعامل المؤسسات الكبرى، ورأسمو السياسات المالية، وفشل الإتحاد الأوروبي في الجانب المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي (BCE) في حلّ معضلات هيكلية في الاقتصاديات الأوروبية وارتفاع معدلات البطالة.⁽²⁾
- 9- أزمة منطقة اليورو وتبني سياسات تقشفية، وانخفاض معدلات النمو، وارتفاع نسبة البطالة، زاد دعم رضا الرأي العام الأوروبي عن الإتحاد، ودفع ذلك إلى تنامي وصعود التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة في أوربا المشكّكة في الإتحاد الأوروبي والرافضة لسياسات التقشف الاقتصادي والمنددة بالانحياز الحاكمة والمعادية للهجرة.⁽³⁾

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

إن قرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير و عواقب على عدة مستويات سواء كانت سياسية، أمنية أو اقتصادية، لبريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة و على الدول العربية بصفة عامة.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)

تتمثل التداعيات الداخلية في النقاط التالية:

- 1- فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الإتحاد الأوروبي في حرية الدخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريف جمركية، وستفقد كلّ اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الإتحاد الأوروبي، بما فيها كندا، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كلّ دولة لتحصيل نفس الامتيازات.
- 2- ظهور الحركات الانفصالية عن المملكة المتحدة بقوة مثل إيرلندا الشمالية، وكذا انفصال اسكتلندا، وهذه الأخيرة التي صوتت بنسبة 62% للبقاء في الإتحاد

⁽¹⁾ حسين عبد المطلب الأسرج، "البريكسيت والعرب"، في: <http://elasrag.balogspot.com/2016/08/blog-post.html>. (13/09/2017).

⁽²⁾ "التحديات الاقتصادية و الأزمة المالية: 9 اسباب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، في: www.cnbarabia.com/news/view19590/9، (2017/08/08).

⁽³⁾ هايدي عصمت كارس، مرجع سابق.

الأوروبي، بينما صوت أغلبهم في 2014 لعدم الانفصال من بريطانيا،⁽¹⁾ هذا ما قد صرّح به الوزير الاسكتلندي "نيكولا ستورجون Nicola Sturgeon" إلى إجراء استفتاء ثاني للانفصال عن المملكة المتحدة، وهذا قد يؤثر سلّبا على هذه الأخيرة كون أنّ جزء من مخزون النفط متواجد باسكتلندا.

3- تراجع مكانة بريطانيا: حيث أدت نتائج الاستفتاء إلى تخلي بريطانيا عن مكانتها الإقليمية والعالمية باعتبارها عضواً في أكبر تكتل اقتصادي سياسي في العالم، الأمر الذي أمّن لها علاقات متميزة وشراكة اقتصادية مع الصين خلال السنوات الماضية، ارتبطت باهتمام الصين بتدويل عملتها، وتعزيز مكانتها في سوق التجارة العالمية بالاستفادة من موقع بريطانيا في السوق المالي، واعتبارها مركزاً مصرفياً للاتحاد الأوروبي.

4- التبادل التجاري: من المتوقع أنّ تتأثر الصادرات بشكل كبير خلال فترة التفاوض، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي خلال فترة التفاوض ستخفف من التأثيرات السلبية على حركة التجارة بين الطرفين، كما أنّ هبوط الجنيه الإسترليني المرجح والمصاحب للمتغير في شروط التفاوض الذي سيعمل على رفع كلفة الواردات من الاتحاد الأوروبي من جهة، وتعزيز تنافسية السلع البريطانية من جهة أخرى.⁽²⁾

5- ستتأثر لندن العاصمة البريطانية بهذا الانسحاب بشكل خاص لأنّها تعدّ أكبر مقدّم للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ بنوكاً ومؤسسات مصرفية عالمية كثيرة تدير جزءاً من أعمالها من بريطانيا من خلال إنشاء فروعاً لها في لندن تسمح لها بالدخول إلى السوق الأوروبية، ولكن بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد ستضطر هذه المؤسسات والبنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط بنسبة 50% في الخدمات المالية المقدّمة من لندن إلى الاتحاد الأوروبي، أي خسارة 10 مليار جنيه إسترليني سنوياً.⁽³⁾

6- حدوث التباطؤ في النمو الاقتصادي: في عام 2016، تأثر معدل النمو الاقتصادي، حيث أنّها قدرت بنحو 2,1%، وهذا ما قد يزيد تأثيراً خلال العام 2017، حيث من المتوقع تباطؤ النمو بمعدل 1,4% بسبب انخفاض الاستثمارات، وحدث الاختلال في الميزان التجاري المكوّن من الصادرات والواردات، وضعف الطلب، وزيادة معدلات التضخم، وتراجع قيمة الجنيه الإسترليني، إضافة إلى وجود عجز كبير

(1) أحمد ناصر، "حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"، في: <http://www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.html> (2017/06/22).

(2) الجوزي جميلة، جوجو زينب، "انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي"، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع. 33، (2016)، ص ص. 74-55.

(3) صياح عزام، "الاتحاد الأوروبي: خلفياته وتداعياته"، في: <http://alwatan.sy/archives/60184>، تاريخ الاطلاع: (2017/07/26).

بالموازنة العامة لبريطانيا وصل إلى 122 مليار دولار أمريكي، وسيستمر هذا الاختلال لفترة لا تقل عن 5 سنوات، حيث ترتب على خروجها عدم الاستفادة من السوق الأوروبية المشتركة.

7- تراجع قيمة الجنيه الإسترليني والتضخم: لقد تراجع سعر صرف مقابل الدولار عقب استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى له لم يحدث منذ أكثر من 31 عامًا. وتراجعت قيمة العملة البريطانية من 1,47 دولار إلى 1,25 دولار نهاية 2016، أي انخفضت بواقع 15% من قيمتها، وبالتالي سيزيد ذلك من ارتفاع معدلات التضخم، وأسعار السلع الأساسية على المستهلك البريطاني مع ارتفاع معدلات التضخم بسبب القصر في مجالات الاستثمار، ما دفع البنك المركزي البريطاني إلى خفض سعر الفائدة إلى 0,25%، ما يزيد من الضغوط التضخمية. ويمكن من خلال الرسم البياني التالي استعراض التطور في معدلات التضخم، والمتوقع خلال عام 2017.⁽¹⁾

شكل رقم (02): الرسم البياني لمعدلات التضخم لبريطانيا عام 2017



المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/unitedkingdom/inflation-cpi> ، تاريخ الإطلاع: 2017/09/02، على الساعة 15:26.

⁽¹⁾مني حجازي، "وضع متدهور: ما الذي حصده بريطانيا من الخروج من الاتحاد الأوروبي"، في: <http://elbadil.pss.org>، (2017/04/25).

من الملاحظ أنّ معدلات التضخم في بداية عام 2017 كانت بواقع 1,8%، أمّا في الربع الثاني من العام زادت بواقع 2,3%، ما يؤثر في وجود توابع سلبية على المستهلك البريطاني نتيجة التعثرات الاقتصادية التي تمرّ بها بريطانيا.

إضافة إلى ذلك فهناك تداعيات أخرى ستؤثر على حياة البريطانيين داخل المملكة أو خارجها، حيث ستمس جوانبهم اليومية من حياتهم كالسفر داخل فضاء شينغن، العمل في الدول الأوروبية والتأمين على المرض.

1- التأشيرة والحدود: من أولى تبعات مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي تقييد حرية تنقل البريطانيين بين دول الاتحاد الأوروبي. فرغم أنّ بريطانيا لا تنتمي إلى منطقة شينغن إلا أنّ البريطانيين كانوا يتمتعون بحرية التنقل بين الدول الأوروبية بمجرد استظهار بطاقة هويتهم البريطانية.

كما أنّ البريكسيت قد يرافقه ظهور حدود جديدة من أيرلندا أو أيرلندا الشمالية مثلاً، أو قد يدفع إسبانيا إلى إغلاق حدودها مع جبل طارق الملاحق للأندلس، والذي يقطن فيه حوالي 33 ألف بريطاني.

2- ارتفاع تكاليف السفر والمكالمات الهاتفية: فضلاً عن تدني القدرة الشرائية للبريطانيين بسبب الانخفاض المرجح للعملة النقدية البريطانية (ال جنيه الإسترليني) مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) فإنّ تكاليف سفرهم سترتفع كثيراً كون شركات الطيران الأوروبية لن تبقى لديها نفس الحرية، ووتيرة العمل في الفضاء الأوروبي من وإلى بريطانيا مما سيؤثر على أسعارها حتماً.⁽¹⁾

كذلك كلفة استخدام الهاتف الخليوي في الفضاء الأوروبي بالنسبة للبريطانيين، والتي من المنتظر أن تشهد ارتفاعاً بعد أن تمّ التوصل إلى توحيد التكلفة داخل دول الاتحاد.

3- سوق التشغيل: مع تفعيل البريكسيت قد تغادر عدّة شركات عملاقة بريطانيا، وخاصة تلك التي تعمل في مجال البنوك والتأمينات.

فيما يخص معاشات التقاعد، التي يتمتع بها البريطانيون في أوروبا من المتوقع أن تنخفض بشدّة مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو، وهو ما قد يصعب أكثر من ظروف معيشية نسبة كبيرة من المتقاعدين المقيمين في الدول الأوروبية.

4- التأمين على المرض ورخص العمل: البريطانيون المقيمون في الدول الأوروبية، والذين يتمتعون بتغطية صحية في دول الإقامة تكفلها تغطية عامة صحية

⁽¹⁾ "كيف سيؤثر البريكسيت على حياة المواطنين البريطانيين؟"، في: <http://m.france24.com/ar/20170328>، (2017/09/05).

بريطانية بموجب اتفاقيات ثنائية، كما هو الحال في فرنسا مثلاً هؤلاء قد يحرمون من هذه التغطية المشتركة مع تفعيل البريكست، إضافة إلى أنهم قد يواجهون عائقاً جديداً يخصّ حقهم في العمل في الدول الأوروبية، حيث قد يطالب منهم الحصول على رخصة عمل خاصة بالأجانب.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تداعيات البريكسيت على الإتحاد الأوروبي

1- مع خروج بريطانيا سيفقد الإتحاد الأوروبي 12,5% من مكانته، وقرابة 15% من قوّة اقتصاده، كما أنّه سيستعني عن قوّة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

2- تراجع صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، فخرج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الإتحاد، إذ خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي، وكذلك 73 مقعداً في البرلمان الأوروبي (8,5%) من الوزن النسبي للتصويت، ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تغيير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تملك تمثيلاً أكبر في مؤسسات الإتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار (ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا).⁽²⁾

3- تغيير طبيعة العلاقة بين أعضاء منظمة اليورو (19 دولة)، والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محرّك لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

4- المخاوف الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا، وخاصة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية كالليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا، الأمر الذي سيهدّد عملية التكامل الأوروبي ويزيد من حدّة الشكوك فيها.

5- تراجع مكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، حيث سيضعف من قوّة القرار الدبلوماسي الأوروبي، ويؤثر على كتلة الإتحاد من خلال الأخذ بمبادرة الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية بحكم وجود الإتحاد ضمن اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط.⁽³⁾

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁾ Roland Forudenstein, Toin Dera and Aggelos Aggelou, « **Brexit in Focus : six ways i twill fundamentally change the EU** », Wifried Mastens Center for European Studies (June 2015), accessed 30/06/2016, at: <http://bit.ly/29Urm9w>.

⁽³⁾ "ماهي تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي"، في: www.masway.com/news/news-press/details/2016/06/24/864716، (2017/08/29).

6- كما يكون أثر خروج بريطانيا على جارتها ألمانيا، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات ثنائية مميزة تفوق دفعة الاتحاد الأوروبي خصوصاً في السياسات الاقتصادية أكثر على رجال الأعمال في بريطاني، وسيؤثر هذا الخروج أكثر على رجال الأعمال في بريطانيا وألمانيا قبل كل شيء، حيث توجد أكثر من 2500 شركة ألمانية في بريطانيا، يعمل فيها 370 ألف شخص، وتملك بريطانيا 3000 شركة في ألمانيا. ولكن خروج بريطانيا من الاتحاد سيعود بفائدة على ألمانيا، حيث ستكون صاحبة النصيب الأكبر من التأثير والزعامة في أوربا كلها.⁽¹⁾

7- تراجع مكانة الاتحاد ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية، وذلك بسبب فقدانه جزءاً كبيراً من ميزانيته إضافة إلى التدخل الدبلوماسي والعسكري لبريطانيا، وهو ما سيجعل من الاتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين.

8- ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني- الفرنسي بزيادة اتفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية.⁽²⁾

9- التأثير على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية: سيؤدي خروج بريطانيا إلى حرمان الاتحاد الأوروبي من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين على المستوى العالمي وهما بريطانيا وفرنسا.

فالتعاون الوثيق بينهما يعدّ الأكبر في نطاق أوربا. أما في المجال الاستخباراتي، خاصة فيما يتعلق بأمن الحدود، لا يتوقع أن يكون انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أثر كبير عليها أو على الاتحاد نفسه، فدول الاتحاد تعاني حالياً من ضعف التنسيق الأمني بينهما، وهو ما ظهر جلياً في هجمات باريس وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الاستخباراتي والمعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن الوطني مثل الإرهاب على تعاونهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

10- ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لإيجاد حلّ لمسألة اللاجئين خاصة اللاجئين السوريين، وأزمة الهجرة التي

⁽¹⁾ صياح عزام، "الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي ... خلفياته وتداعياته؟"، في : <http://alwatan.sy/archives/60184> ، (2017/07/20).

⁽²⁾ ساطع نور الدين، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، في :

<http://www.almodon.com/arabworld/2016/6/30> ، (2017/08/18).

⁽³⁾ "التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مركز الإمارات للسياسات، (جوان 2016)، ص 1-10.

تزايدت بشكل كبير خلال العام الماضي خلال فقدان بعض الجوانب الأكثر أهمية لمشروع التكامل الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية

يؤكد العديد من المحللين السياسيين أنّ خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يعطي دفعة قويّة لليمين المتطرف خاصة في الدول الأوروبية، وهو ما سيؤدي إلى تراجع المؤيدين للحقوق والقضايا العربية، ومن هذه القضايا على سبيل المثال القضية الفلسطينية، وازدياد الدعم للحكومة الإسرائيلية، فمواقف بريطانيا كانت دائماً أقرب لإسرائيل، إلا أنّها كانت ملتزمة بقرارات الإتحاد الأوروبي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ تبعات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيؤثر سلباً على إيجاد تكتل دولي داعم لعملية السلام بالشرق الأوسط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والرفض الإسرائيلي لأيّ تحرك تجاه العملية.⁽²⁾

حسب البيانات الرسمية تبلغ قيمة التجارة البينية بين بريطانيا والعالم العربي حوالي 36,03 مليار جنيه إسترليني سنوياً، وهذه الإحصائيات لا تشمل الخدمات التجارية الأخرى عبر البضائع، وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء في بريطانيا شهد تراجع بأكثر من 6%، وهذا قد يؤدي إلى تراجع إيرادات النفط⁽³⁾، وهذا ما قد يدفع إلى المزيد من عدم الاستقرار في أفاق النمو الاقتصادي المتوقعة للبلدان المصدرة خاصة بالنسبة لدول الخليج.⁽⁴⁾

كما يشهد تراجع أسعار البترول وذلك نظراً لتراجع قيمة اليورو والجنيه الإسترليني، وبالتالي سيعزز الدولار كعملة، وهو ما يؤدي إلى الانخفاض في أسعار البترول خاصة الدول المصدرة، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل خامس أكبر سوق مصدر للإتحاد الأوروبي، فهو بمثابة الشريك التجاري الثاني له.

إنّ الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي له تأثير متفاوت على دول جوار الأوروبي، التي تتمثل في دول المغرب العربي، فمن المرتقب حصول الجزائر على أثر إيجابي لأنّ مصالحها في أوروبا مرتبطة بالدرجة الأولى بفرنسا، ثم إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا قبل بريطانيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يشهد السوق المصرفي تزايد عائدات التصدير الجزائرية بالدولار، وتراجع نفقات الاستيراد باليورو، ولكن للمدى القصير

⁽¹⁾ كريستيان كوتلس، "تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول الخليج"، في: www.achariricenter.org/what-berit-neans-forthe-gccar/، (2017/09/04).

⁽²⁾ عبد الباري عطوان، "العرب و الإتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط والبعيد"، في: <http://www.raialyyoum.com/?p=463403>، (2017/07/06).

⁽³⁾ "خروج بريطانيا: الحسابات والخسارة"، في: <http://www.raialyyoum.com/?p=463403>، (2017/07/06).

⁽⁴⁾ مريم محمود، "انعكاسات خليجية: ماذا لو خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في: <http://future.com/ar/Maunpage//tem/125>، (2017/09/08).

فقط. وعن الاستثمارات البريطانية في الجزائر قد تشهد تراجعاً طفيفاً لأنها محدودة في قطاع المحروقات فقط.⁽¹⁾

أما تونس، قد يكون لها تأثير مباشر، وغير مباشر في نفس الوقت، فالمعاملات بين تونس وبريطانيا لا تتعدى 4%، فبالتالي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له تأثير على مدى متوسط، على اعتبار أن تونس شريك أساسي للإتحاد الأوروبي، واقتصادها مرتبط به، فضلاً عن تأثيره على الدينار التونسي، لذلك على تونس أن لا تخسر موقعها في السوق البريطانية، ويجب عليها أن تتفاوض من جديد مع بريطانيا في مجال التجارة الخارجية والصادرات في حال خروجها من الإتحاد، كما أنه من الضروري العمل على محور الاستثمار، لأنّ خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لا يتوجب أن يتسبب في خروج أي مستثمر أجنبي من تونس أو أن يحرم تونس من أي مستثمر جديد باعتبار أن المستثمر البريطاني من أكبر المستثمرين في تونس.⁽²⁾

أما فيما يتعلق بليليا، فقد يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد إلى تراجع دورها في الملفات الإقليمية، فالسياسة الخارجية البريطانية تتراجع في التعامل مع الملف الليبي، الذي تسعى للعب دور رئيسي فيه عبر دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج". وقد تأخذ إيطاليا، وفرنسا دور أكبر في التعامل مع الأحداث، فمؤسسات الدولة الليبية تنظر إلى بريطانيا نظر المحتل الذي رغب في فرض نفوذه على ليبيا ولعب دور أكبر في التعاطي مع الأزمات السياسية.

أما موريتانيا فلقد عبرت عن قلقها من انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي رغم قلّة الاستثمارات، والمبادلات التجارية بين البلدين، لكن بما أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأوّل لموريتانيا فإنّ هذا الخروج سيؤثر على اقتصاد الإتحاد ودوله، وسيؤثر على علاقاته الاقتصادية خاصة مع دول شمال إفريقيا فبالتالي الاستثمارات الموريتانية تتركز في مجال العقارات، التي من المتوقع أن تحافظ إلى حدّ ما على قيمتها السوقية بسوق الأسهم والعملات، وبالنظر لقيمة بريطانيا كقوة اقتصادية عظمى في دول الإتحاد.⁽³⁾

بالإضافة إلى دول المغرب العربي، فهناك دول عربية أخرى قد تشهد تداعيات الانسحاب البريطاني، مثلاً مصر من بين الدول غير البعيدة عن الضرر جراء هذا الانسحاب من الإتحاد الأوروبي، فهي متخوفة من إمكانية تعزيز المملكة المتحدة لمصالحها أي دول الخليج على حساب مصر في حال خروج بريطانيا من الإتحاد، مع العلم أن بريطانيا تسيطر

(1) محمد المشتاي، "بالأسماء الدول المتضررة بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في:

<http://www.masalarabia.com> (2017/08/15).

(2) سليم مصطفى بودوس، "الشان المغربي : تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي"، مجلة الوسط،

ع.543 (جوان 2016)، ص.1-10.

(3) المرجع نفسه.

على نسبة 41.5% من إجمال الاستثمار الأجنبي في مصر في ظل توقعات بتراجع تلك النسبة إذا انفصلت بريطانيا عن الإتحاد.

كذلك نجد هناك قلق سعودي أيضا حيال الاستفتاء البريطاني، فسيكون لذلك تأثير مباشر على الاستثمارات السعودية، حيث يحتل السعوديون مرتبة متقدمة في ترتيب العرب كمستثمرين في القطاع العقاري السكني في بريطانيا، فخرج بريطانيا سيؤدي إلى تأثيرات سلبية على سوقها العقاري، ويتوقع انخفاضها إلى 80%، مما سيعكس على استثمارات السعوديين في بريطانيا.⁽¹⁾

وخلال ما سبق يمكن القول أنّ الدول العربية هي أطراف متلقية للحدث، وغير فاعلة على المسرح الاقتصادي والسياسي العالميين رغم امتلاكها أدوات التأثير.

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

حتى تتم معرفة مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد خروج بريطانيا من الإتحاد لابد من اللجوء إل بإحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية و التي هي تقنية بناء السيناريوهات.

فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل الإتحاد الأوروبي سوف يتم طرح ثلاثة أنواع من السيناريوهات حولها بداية من السيناريو الاتجاهي، مروراً بالسيناريو التشاؤمي وصولاً إلى السيناريو التفاؤلي.⁽²⁾

المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل و هذا يستلزم استمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق بعملية إسقاط خطي projection linéaire لاتجاه وصور الظاهرة في الحاضر على المستقبل.⁽³⁾

⁽¹⁾ محمد المشتاوي، مرجع سابق، في: <http://www.masralarabia.com>، (2017/08/15).

⁽²⁾ رايح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع. 1 (2017)، ص. 20.

⁽³⁾ حدود فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمن المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا 2006-2007، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015-2016.

استمرار التجربة التكاملية الأوروبية على حالها رغم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والأخذ بمسار ثابت من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين دول الأعضاء واستمرار العلاقات التعاونية فيما بينهما. مع تركيز على استمرارية تنفيذ و تحديث الأجندة الإصلاحية ومعالجة المشكلات سواء الحالية أو المستقبلية. وكذا تعميق وتوثيق الشراكة في مجالات معنية والإبقاء على اللوائح والقوانين المتخذة من أجل ذلك سواء في المجالات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، واستمرارية التعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والعمال على النظام الداخلي للإتحاد الأوروبي من خلال توحيد السياسات الخارجية للإتحاد وإبقاء مصالحها الخارجية خاصة في الدول الجوار الأوروبي.⁽¹⁾

استمرار العمل بالقوانين والتشريعات النازمة لحركة التجارة بين بريطانيا والإتحاد خلال السنوات المقبلة وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة، حيث يقوم الإتحاد على تبني مجموعة من الخطوط العريضة بشأن المفاوضات المستمرة مع بريطانيا، حيث تتعامل الإتحاد ككتلة من أجل الحفاظ على مصالحها وذلك من خلال تقليص الغموض الناجم عن قرار بريطانيا بنسبة للمواطنين الأوروبيين من خلال العمل على إبقاء بريطانيا شريكا لأوروبا والحلف الأطلسي. رغم خروج بريطانيا من الإتحاد وبدون تجاهل التحديات والصعوبات التي ستواجه الطرفين (الأوروبي و البريطاني) أثناء المفاوضات خاصة أن المادة 50 من اتفاقية الإتحاد الأوروبي لم تفصل كيفية خروج دولة من الإتحاد مما تأخر هذه المفاوضات قد يمكن أن تتجاوز عامين بدون أخذ القرار النهائي لخروج بريطانيا من الإتحاد وبالتالي أصبحت أوروبا مجبرة أخذ بالحيلة والحذر أمام احتمالات تفكيك الإتحاد الأوروبي من خلال زيادة التقارب التي يجعلها بمثابة كيان سياسي واحد.⁽²⁾

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي

هو ذلك السيناريو الذي يهدف إلى تحولات في السياق التي يتضمنها السيناريوهين (الخطي والتفاولي)، إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يركّز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخلياً أو خارجياً من خلال أخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، والتي بإمكانها أن تغيّر جذرياً السياق العام للظاهرة محل الدراسة في حالة حدوثها.⁽³⁾

(1) "سيناريوهات مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا"، في:

<http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2017/02/02>، (2017/09/10).

(2) "بريطانيا... الخروج الكبير"، في: <http://www.al.watan.com/neurs-details/id 11/09/207>، (2017/10/11).

(3) رابح عبد الناصر جندلي، "الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي، منهجي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.01، (2017)، ص ص. 1-34.

إنّ الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو تهديد بالمشروع الأوروبي بأكمله سواء على الاتحاد الأوروبي (الدول الأعضاء) أو على بريطانيا، ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى مصير مأساوي سواء من الناحية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية أو خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية.⁽¹⁾

فقضية الانفصال من الكتلة الأوروبية يعتبر تحديًا ضخما بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل واحد من الدول الثلاث الكبرى إلى جانب ألمانيا وفرنسا، حيث تمثل صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 19.4% من إجمالي صادرات هذا الأخير، وتساهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحاد عام 2015. إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في دول الاتحاد، مما يجعلها سوق ضخمة ولاعبًا مؤثرًا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية وإمكانياتها العسكرية الضخمة.

ولعلّ أهم نتيجة سوف تترتب عن خروج بريطانيا ذات طبيعة سياسية قد تلجأ دول أخرى إلى تقليدها، وليس بالضرورة أن تخرج من الاتحاد بل تكفي أن تهدّد بتنظيم استفتاء مماثل وأن تطالب بالحصول على الامتيازات أو حقوق خاصة، وبالتالي تسعى أي دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصالحها دون الالتزام بواجباتها.

فعلى رأس التوقعات قد يترتب انفصال دول أخرى عن الاتحاد بل وظهور أحداث في السيناريو أكثر تشاؤمًا، والذي أصبح وشيكًا ومنطقيًا بعد خروج المملكة المتحدة كلاعب رئيس وفعال في هذا الاتحاد، وبالتالي تعتبر فرنسا من بين الدول المرشحة للخروج من الاتحاد الأوروبي، وذلك يعود إلى انتخابات مجلس النواب الفرنسية عام 2014، ولأول مرة في تاريخ فرنسا اكتسح حزب الجبهة الوطنية بنسبة 25% من الأصوات، وحصل على 32% من مقاعد البرلمان وزعيمته الحالية "مارين لوبين" التي تعتبر من مؤسسي هذا الحزب، والداعمة لليمين المتطرف،⁽²⁾ حيث دعت إلى حملة الفريكسيت "Frexit" على غرار حملة "Brexit" معتبرة أنّ الاتحاد الأوروبي تحول عمليًا لنظام شمولي، ولابدّ أن يحل محله نظام جديد. كما نجد أيضًا هولندا المرشحة لتكرار تجربة المملكة المتحدة، حيث طالب النائب الهولندي المؤسس لحزب الحرية والمؤيد لليمين المتطرف "خيرت ويلدرز" (Geert Wilders) بإجراء استفتاء حول إمكانية خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي.

⁽¹⁾ بريطانيا والاتحاد الأوروبي، "جريدة العرب"، ع. 10317، (25 جوان 2016)، 6-7.

⁽²⁾ هايدي عصمت كارس، مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام (جوان 2017).

ومن غير المستبعد أن يشجع الاستفتاء البريطاني على المطالبة باستفتاء مماثلة لدول أخرى من الاتحاد، حيث نجد بولندا، المجر، النمسا، السويد، فنلندا والدانمرك، الذي يكون من شأنه في زيادة شعبية الجماعات اليمينية المتطرفة.⁽¹⁾

فقضية الانفصال البريطاني من الكتلة الأوروبية سيفتح أبواب العداوة والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بكيفية تقسيم الأصول وتسوية المسائل المتعلقة بالميزانية الأوروبية، إضافة إلى مسألة ذات أهمية أكبر وهي تعقيد الحقوق المستقبلية لمواطني الاتحاد في بريطانيا أو مواطني بريطانيا في الاتحاد، هذا ما يشكّل نشوب صراعات وحركات داخلية وخارجية إضافة إلى أثارها الجانبية ما يمسّ أمن واستقرار الاتحاد، وذلك مع عدم تسوية وضعية المواطنين خاصة أنّ المادة 50 من معاهدات الاتحاد الأوروبي لم تحمل الكثير من التفاصيل حول خروج دولة من الاتحاد ما يوجب العلاقات والمفاوضات إلى اتجاه معاكس يهدّد مستقبل التعاون الأمني ما بين الجانبين.⁽²⁾

إنّ فقدان بريطانيا مكانتها على الساحة الخارجية قد يضعف قوّة الاتحاد الأوروبي من خلال التراجع في فرض العقوبات الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يفتح المجال أمام علاقات جديدة مع الاتحاد وروسيا، مما يعطي وضعية متقدمة لروسيا وزيادة قوتها، والذي يؤثر بدوره على تراجع مكانة وقوّة الاتحاد الأوروبي.⁽³⁾

المطلب الثالث : السيناريو التفاولي

هو خلاف للسيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في تطور الظاهرة. كذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق وتحسين في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.⁽⁴⁾

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يعني انهياره أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجهه إلا أنه سيشهد أفاق جديدة وذلك من خلال اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 قرارا بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولوية حيث يمكن إن تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للاتحاد وفي مجالات أخرى، وبالتالي يصبح دور الاتحاد محدودا وبينما يساعد هذا الخيار الاتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معنية قد تكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي يعني أن تحظى بالأولوية.

(1) أحمد رحمي، "أثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، خريطة جديدة تبدأ جذورها بالنمو"، في: <http://arabic.cm.com/world/2016/06/26/britain-brexiteffects-opinion>، (2017/9/1).

(2) موسى مهدي، "سيناريوهات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي"، في:

<http://www.alaraby.co.uk/economy/2016/06/18>، (2017/8/22).

(3) أليكس سالموند، "بريطانيا والاتحاد الأوروبي"، جريدة العرب، ع. 10317، 25 جوان 2016، ص ص. 6-7.

(4) حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 21 (جوان 2004)، ص. 3.

كما سيوضع هذا السيناريو لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي وثم سيكسب التكتل مزيدا من القوة في عملية صنع القرار بما في ذلك تكوين اتحاد دفاعي ومن شأن هذا الترتيب أن يسمح بخلق آلية أكثر فعالية لصنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي.

قد ينتقل الإتحاد الأوروبي من حالة الدفاع عن مصيره المهدد منذ تصويت البريطانيين للانفصال عن التكامل الأوروبي إلى الهجوم الواسع نحو تعزيز التقارب الذي أصبح يسير باتجاه واحد نحو قيام اتحاد شامل و يصبح يعرف الولايات المتحدة الأوروبية، والعمل على تطبيق عملية اليورو في كافة أنحاء الإتحاد بما فيها الدول الأكثر فقرا في شرق أوروبا وكذا توسيع منطقة الانتقال الحر(شينغن) لتشمل كافة الدول الـ 27 الأعضاء في الإتحاد، وبالتالي ستزول الفوارق الاقتصادية بين الدول ويصبح ذات كيان قادر على مواجهة الأخطار الاقتصادية، وذلك من خلال توحيد سندات جميع تلك الدول في سندات أوروبية واحدة التي تصبح في الأخير ذات قوة مالية عالمية.(1)

من خلال فرض المزيد من خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية وبرامج الدمج وقيام تعهدات إصلاحية شاملة ما بين دول الأعضاء سيعزز مستويات الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط لها مع تعزيز تنافسية الأسواق وعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا ما يؤثر على جهة أخرى على قبول الأحزاب الأوروبية اليمينية والمعادية للإتحاد لمزيد من الاندماج.

ستكون هناك سياسات مالية مشتركة سيفرضها الإتحاد على الدول الضعيفة للتخفيف من المخاطر الاقتصادية و زيادة المركزية للإتحاد على تطبيق المزيد من برامج الدعم والتسهيل الكمي بالتزام مع تزايد ضغوط الأسواق.(2)

لقد أضفت حملة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى انضمام دول أخرى إلى هذا الإتحاد فتركيا من أولى الدول المرشحة للانضمام خاصة بعدما أجرت محادثات الانضمام مع الإتحاد الأوروبي في عام 2015 إضافة إلى انضمام دول غرب البلقان.

قد يسعى الإتحاد الأوروبي لتعزيز قوته التجارية من خلال اتفاقيات مع استراليا ونيوزيلندا مع وضع إستراتيجية.(3)

إضافة إلى ذلك قيام تحالفات مع دول أخرى كالتحالف الصيني الأوروبي والتحالف الروسي وذلك من خلال تغيير هذه الأخيرة من سياستها المخابراتية وتحكمها على القوة الفعلية لديها.

(1) أليكس سالموند، "بريطانيا والإتحاد الأوروبي"، *جريدة العرب*، ع. 10317، 25 جوان 2016، ص ص. 6-7.
(2) سلام سرحان، "الاتحاد الأوروبي ينتقل من الدفاع إلى الهجوم"، *جريدة العرب*، ع. 10753، (14 سبتمبر 2017)، ص 10.
(3) "يونكر يعد بفرصة جديدة الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا في مستقبل قريب مستبعد"، *جريدة الأخبار*، ع. 3274 (14 جوان 2017)، ص 1-2.

إن تحقيق أحد هذه السيناريوهات سوف يغير بالفعل خارطة القوى الرئيسية المهيمنة على النظام العالمي ويحد من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في القرارات الرئيسية المتعلقة بالأمن و السلم العالمين و يؤثر على مسيرة الإتحاد الأوروبي نحو الوحدة الأوروبية المنشورة بالولايات الأوروبية الموحدة. (1)

السيناريو أكثر ترجيحاً:

ويبقى السيناريو الأكثر ترجيحاً هو السيناريو التشاؤمي، فالخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي هو تهديد للمشروع الأوروبي بأكمله، حيث يمس مختلف جوانبه سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

فقضية الانفصال هذه قد تخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء للإتحاد الأوروبي، وبالتالي سيدفع بهذه الأخيرة بإجراء استفتاءات مماثلة للخروج من الإتحاد

(1) صدام مريز الجميلي، مرجع سابق، ص. 279.

الأوروبي، خاصة في ظل صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعادي لفكرة الإتحاد الأوروبي.

الخاتمة

خلاصة واستنتاجات:

يمكن اعتبار التكامل ظاهرة بارزة في العلاقات الدولية ، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهميته وضروريته، وبذلك التوجه نحو إنشاء تكتلات في محاولة تحقيق أهداف سياسية أمنية واقتصادية. ويعتبر الإتحاد الأوروبي من أبرز وأنجح التجارب التكاملية الإقليمية نظرا للنجاحات التي حققها في مختلف المجالات من خلال التوسع الأفقي ليشمل عددا من الدول،

والتوسع العمودي بداية من إنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة فاتحاد اقتصادي يمهد للوحدة السياسية.

جاءت سياسة الجوار الأوروبية كإستراتيجية جديدة لمواجهة التهديدات الأمنية، وإنشاء فضاء أمن واستقرار ورخاء داخل حدود أوروبا وجوارها، وكان الهدف الأساسي بالنسبة للطرف الأوروبي من خلال هذه السياسة هو إحاطة الاتحاد الأوروبي بحزمة من الدول المجاورة من الشرق والجنوب بدعوى وجود تهديدات مشتركة ، وبالتالي خلق واقع جيوسياسي جديد يكون بمثابة حزام الأمان لضمان حدودها.

بالرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، إلا أن هذه التجربة التكاملية لا تزال محدودة نظرا للتحديات المختلفة التي يواجهها، ويعتبر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي منعرجا حاسما مؤثرا على مسار التجربة التكاملية الأوروبية نظرا لتأثيراته و تداعياته على هذه الأخيرة ، وبذلك يعتبر هذا الانفصال هو بداية تفكيك الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وتراجع دوره .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- إن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي قد يجعل منه قوة طرد بعدما كان قوة جذب، وبالتالي سوف يخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين دول الأعضاء الذي سيفتح المجال أمام ظهور استفتاءات مماثلة لهذه الدول للمطالبة بالانفصال، وكذلك عدم التكافؤ بين هذه الدول قد يشكل عبئا على الدول الرائدة مثل ألمانيا وفرنسا وبالتالي رغبة هذه الأخيرة بالانسحاب من الاتحاد.
- إن نجاح الاتحاد الأوروبي مرهون بحجم القوى الدولية فيه، فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل قوة اقتصادية ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا ما قد يخلق تداعيات كبيرة على الاتحاد الأوروبي وبالتالي سيتراجع دوره ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة الدولية.
- لا يزال توسع الاتحاد الأوروبي مستمر ليضم دول أخرى خاصة الدول الشرقية التي تعتبر دول ضعيفة اقتصاديا، وهذا ما يمثل عبئا على الاتحاد الأوروبي خاصة الدول

الكبرى كألمانيا و فرنسا التي تُعتبر المُمَوِّل الأكبر للإتحاد الأوروبي فكلما توسع هذا الأخير شرقا كلما كانت التهديدات متاخمة للحدود الجغرافية. كما يخلق هذا التوسع صعوبة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا راجع إلى تباين الرؤى لدى صناع القرار.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية:

• المعاجم والقواميس:

1- سعد الله، محمد، معجم في القانون الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

• الكتب:

- 1- أحمد باناجة، سعيد، الوجيز في قانون المنظمات الدولية الإقليمية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط.1، 1985.
- 2- القزويني، علي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004.
- 3- المرير الجميلي، صدام ، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد. بيروت: درا المنهل اللبناني، ط.1 ، 2009.
- 4- العربي، إسماعيل، التكامل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط.2، 1981 .
- 5- بن سلطان، عمار، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر، 2011.
- 6- بوخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي: دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2010 .
- 7- بوقارة، حسين، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية رقم 03، الجزائر: بن هومة، 2008 .
- 8- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات. الكونية: دار الخلدونية، 2007.
- 9- حتى، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية .الرباط: دار الكتاب العربي، 1985.
- 10- حسن السيسي، صلاح الدين، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة خاصة، 2003.
- 11- دورتي، جيمس وبالسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: وليد عبدالحى). بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985 .
- 12- ستيف سميث، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية .دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004.
- 13- صاغور، هشام، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط .الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
- 14- الصرفي، محمد، التنسيق الإداري. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط.1، 2006.
- 15- صرماتج، جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، عناية: العلوم للنشر و التوزيع.

- 16- صقر، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
- 17- عبد الرحيم، إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي للعولمة و التكتلات الإقليمية البديلة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- 18- عبد المبيضين، مخلد، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- 19- عبد المجيد، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2003.
- 20- غريفيتش، مارتن وأوكلاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- 21- محمد سمير، عياد، التكامل الدولي (دراسة في النظريات والنماذج). الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2013.
- 22- محمود الإمام، محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.
- 23- محمود، مدوح ومنصور، مصطفى، سياسات التحالف الدولي: دراسة أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن واستقرار الأنساق الدولية. الإسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997.
- 24- مصباح، عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 25- مصباح، عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
- 26- مصطفى كمال، محمد ونهرا، فؤاد، صنع القرار في الاتجاه الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- 27- نافعة، حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

• المصادر و التقارير :

- 1- "التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، مركز الإمارات للسياسات، (جوان 2016)، ص 1-10.

2- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات و شكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (جويلية 2016) ، ص ص.1-2.

• المجالات و المقالات:

- 1- أيمن حسين، "هل ستكون بريطانيا سببا في تفكك الاتحاد الأوروبي"، جريدة الوطن، ع. 47، (9 أفريل 2006).
- 2- بدون كاتب، "يونكر بعد بفرصة جديدة الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا في مستقبل قريب مستبعد"، جريدة الأخبار، ع. 3274، 14 جوان 2017.
- 3- بوقارة، حسين، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 21، جوان 2004.
- 4- الجوزي جميلة، جوجو زينب، "انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي"، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع. 33، (2016)، ص ص. 55-74.
- 5- سالموند، أليكس، "بريطانيا والاتحاد الأوروبي"، جريدة الرعب، ع. 10317، 25 جوان 2016.
- 6- سرحان، سلام، "الاتحاد الأوروبي ينتقل من الدفاع إلى الهجوم"، جريدة العرب، ع. 10753، ص 1-7.
- 7- عبد الجليل، هداجي ومحمد، بن سعيد، "تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية: التكامل الاقتصادي"، ع. 3 (سبتمبر 2014)، ص. 61.
- 8- عدالة، جعفر، "تطور سياسة دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منظمة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 19، (19 ديسمبر 2004)، ص ص. 1-14.
- 9- عصمة كارس، هايدي، "مستقبل الاندماج الأوروبي في ظل خروج المملكة المتحدة"، السياسة الدولية، ع. 206 (ديسمبر 2016)، ص ص. 1-19.
- 10- فرج، أنور محمد، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط (إعلان برشلونة نموذجاً)"، دراسات دولية، ع. 39، ص ص. 77-78.
- 11- مصطفى بودبوس، سليم، "الشأن المغربي : تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المغرب العربي"، مجلة الوسط، ع. 543 (جوان 2016)، ص ص. 1-10.
- 12- موسى المصري، خالد، دراسة نقدية لنظريات الوضعية، مجلة الاقتصادية والقانونية، م. 30، ع. 1 (2014)، ص. 33.

• الأطروحات و الرسائل الجامعية:

- 1- أبجري،سفيان، الشراكة الأورو- مغربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، 2013/2012.
- 2- بلجليل،عادل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي: دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010.
- 3- بلقاسمي،رقية، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، رسالة الماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
- 4- بن حسين،سليمة، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.
- 5- بن ناصر،محمد،المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007.
- 6- بوجلخة، إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-، مذكرة ماجستير غير منشورة .جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
- 7- بوريت، خديجة، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.
- 8- جديد،لبنه، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة سوريا: كلية الاقتصاد، 2004.
- 9- حدود، فاطمة الزهراء، انعكاسات تصاعد اليمين المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015.

- 10- حمزاوي، جريدة، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010 / 2011.
- 11- خلوفي، عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية- دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012.
- 12- الرئيس، معن عبد العزيز، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014.
- 13- زاوي، راجح، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة / سلم القوى، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014.
- 14- زكري، مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغربية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011.
- 15- سعيد، سايل، التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- 16- سعدي، ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016.
- 17- شرفي، سلاف، سياسة الجوار الأوروبية كآلية لاحتواء التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة خنشلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016.
- 18- شهاب، نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2010.
- 19- شيخ، فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغربي بين الإقليمية والعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2007.
- 20- طافش، هشام زهير، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (1993-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010.

- 21- غربي، رقية، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.
- 22- منصري، نجاح، أثر ثقافة الشراكة الأوروبية متوسطة على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015/2014.
- 23- يحي، سعاد، تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

• المواقع الالكترونية:

- 1- "8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الإتحاد الأوروبي"، في: <http://alkhaleejonline.net/articles/1466777737857134600>.
- 2- "التحديات الاقتصادية والأزمة المالية: 9 أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في: www.cnbarabia.com/news/view19590/9.
- 3- "الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي... سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟"، في: <http://www.france24.com/ar/2016/06/24>.
- 4- "بريكسيت: ما الذي تعنيه المادة 50 من معاهدة لشبونة"، في: <http://www.bbc.com/arabic/world-39328654>.
- 5- بنقدور نيل، "ما هو البريكسيت"، في: <http://www.acharknew.com>.
- 6- "تأرجح العلاقات البريطانية الأوروبية"، في: <http://www.aldjazeera.net>.
- 7- "حزب المحافظين يفوز بأغلبية في الانتخابات العامة في بريطانيا"، في: <http://bbc.com/arabic/media-39436187>.
- 8- "حقائق عن الاستفتاء البريطاني حول الإتحاد الأوروبي"، في: <http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/16uk-eureferendum-need-to-know>.
- 9- "خروج بريطانيا: الحسابات والخسارة"، في: <http://www.raialyyoum.com/?p=463403>.
- 10- "سياسة الجوار الأوروبية"، في: <http://europe.eu.int/comm/word/pdf/com03-104pdf>.
- 11- "كيف سيؤثر البريكسيت على حياة المواطنين البريطانيين؟"، في:

<http://m.france24.com/ar/20170328>

- 12- "ما تعني المادة 50 من معاهدة لشبونة؟"، في:
<http://aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/25>.
- 13- "ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في:
www.masway.com/news/newspress/details/2016/06/24/864716.
- 14- أحمد ناصر، "حكاية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كلها"، في:
<http://www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.html>.
- 15- الألفي أحمد، "تفكيك الإتحاد الأوروبي ونهاية عصر العولمة الاقتصادية"، في:
<http://www.cashnewsseg.com>.
- 16- حسين عبد المطلب الأسرج، "البريكسيت والعرب"، في:
<http://elasrag.balogspot.com/2016/08/blog-post.html>.
- 17- ساطع نور الدين، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"، في:
<http://www.almodon.com/arabworld/2016/6/30>.
- 18- سيناريوهات مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد خروج : بريطانيا"، في:
<http://www.albayan.ae/one-world/overseas/2017/02/02>
- 19- صبا طارق، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين"، في:
<http://afaegypt.org/index.php?option=com-k2&view=item&id=542>
- 20- صياح عزام، "الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي ... خلفياته وتداعياته؟"، في : <http://alwatan.sy/archives/60184>.
- 21- عبد الباري عطوان، "العرب و الإتحاد الأوروبي قد يكونان المستفيد الأكبر من الخروج البريطاني على المديين المتوسط والبعيد"، في:
<http://www.raiayoum.com/?p=463403>.
- 22- كريستيان كوتلس، "تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول الخليج"، في:
www.achariricenter.org/what-berit-neans-forthe-gccar/.
- 23- محمد المشتاوي، "بالأسماء الدول المتضررة بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، في: <http://www.masaralarabia.com>.
- 24- محمد بوبوش، "التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الإقليمية الراهنة"، في:

- 8- Olivier Dabène, « **Principale approches théoriques** », Opalc, 2-11 2009, <http://www.Opalc.org>.
- 9- Roland Forudenstein, ToinDera and AggelosAggelou, « **Brexit in Focus : six ways i twill fundamentally change the EU** », WifriedMastens Center for European Studies (June 2015), accessed 30/06/2016, at: <http://bit.hy/29Urm9w>.
- 10- Tamani, Fadhila, **Intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives**, mémoire en vue de l'obtenation du diplôme de magister en sciences Economiques. université de Tizi-Ouzou : faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, 2012.

الملاحق

ملحق رقم (01): خريطة تمثل أقاليم المملكة المتحدة



المصدر:

https://www.google.dz/search?q=HshQKHZZLCLMQ_AUICygC&biw=1366&bih=662#imgdii=Lm7Xo5gPmft5NM:&imgsrc=C2QexLIYTSzrlM

ملحق رقم (02): تقييم مدى تأثير خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي

	Ens. des Français  2016		Ens. des Allemands.  2016		Ens. des Espagnols  2016		Ens. des Italiens  2016		Ens. des Polonais  2016	
	Juil. ³ (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Pas si grave que cela car le Royaume-Uni a toujours eu un statut à part en Europe et a toujours freiné les avancées de la construction européenne	58	45	41	38	42	40	49	44	23	22
• Assez grave, mais pas autant que si c'était un autre grand pays-membre de la zone euro qui quittait l'Union européenne	29	36	34	37	30	29	27	35	23	23
• Très grave car c'est l'un des principaux Etats-membres et des principales puissances économiques européennes qui quitte l'Union européenne	13	19	25	25	28	31	24	21	54	55
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondationrobertshuman : les européens et les conséquences du .brexit, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم (03): مستقبل بناء الاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

	Ens. des Français  2016		Ens. des Allemands.  2016		Ens. des Espagnols  2016		Ens. des Italiens  2016		Ens. des Polonais  2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union Européenne va repartir sur de nouvelles bases et elle sortira renforcée de cette crise	37	36	54	52	47	51	36	31	44	45
• D'autres pays vont quitter l'Union Européenne, ce qui aboutira à sa disparition	32	36	27	27	28	26	41	45	32	30
- Ne se prononcent pas	31	28	19	21	25	23	23	24	24	25
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman : les européens et les conséquences du .brexit, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم (04): الموقف المنتظر من طرف الإتحاد الأوروبي في المفاوضات مع المملكة المتحدة

	Ens. des Français 2016		Ens. des Allemands 2016		Ens. des Espagnols 2016		Ens. des Italiens 2016		Ens. des Polonais 2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• L'Union européenne se <u>montre très conciliante</u> avec les Britanniques et maintienne le plus grand nombre possible d'accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni de façon à ce qu'il ne quitte pas vraiment l'Union européenne.....	11	12	11	13	10	14	12	15	21	20
• L'Union européenne se montre <u>assez conciliante</u> avec les Britanniques et maintienne des accords économiques et commerciaux préférentiels entre l'Union européenne et le Royaume-Uni	36	39	34	38	39	40	41	44	52	54
• L'Union européenne <u>ne fasse aucune concession</u> aux Britanniques et leur retire rapidement tous les avantages économiques et commerciaux qui étaient associés à leur appartenance à l'Union européenne.....	53	49	55	49	51	46	47	41	27	26
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : les européens et les conséquences du : Fondation robert shuman
 .brexit, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم (05): تأثير البريكسيت على الاقتصاد الوطني

	Ens. des Français  2016		Ens. des Allemands.  2016		Ens. des Espagnols  2016		Ens. des Italiens  2016		Ens. des Polonais  2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• Plutôt offrir des opportunités à l'économie de votre pays	31	35	39	41	25	35	29	32	26	26
• Plutôt fragiliser l'économie de votre pays.....	21	24	29	28	35	28	26	28	40	35
- Ne se prononcent pas	48	41	32	31	40	37	45	40	34	39
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

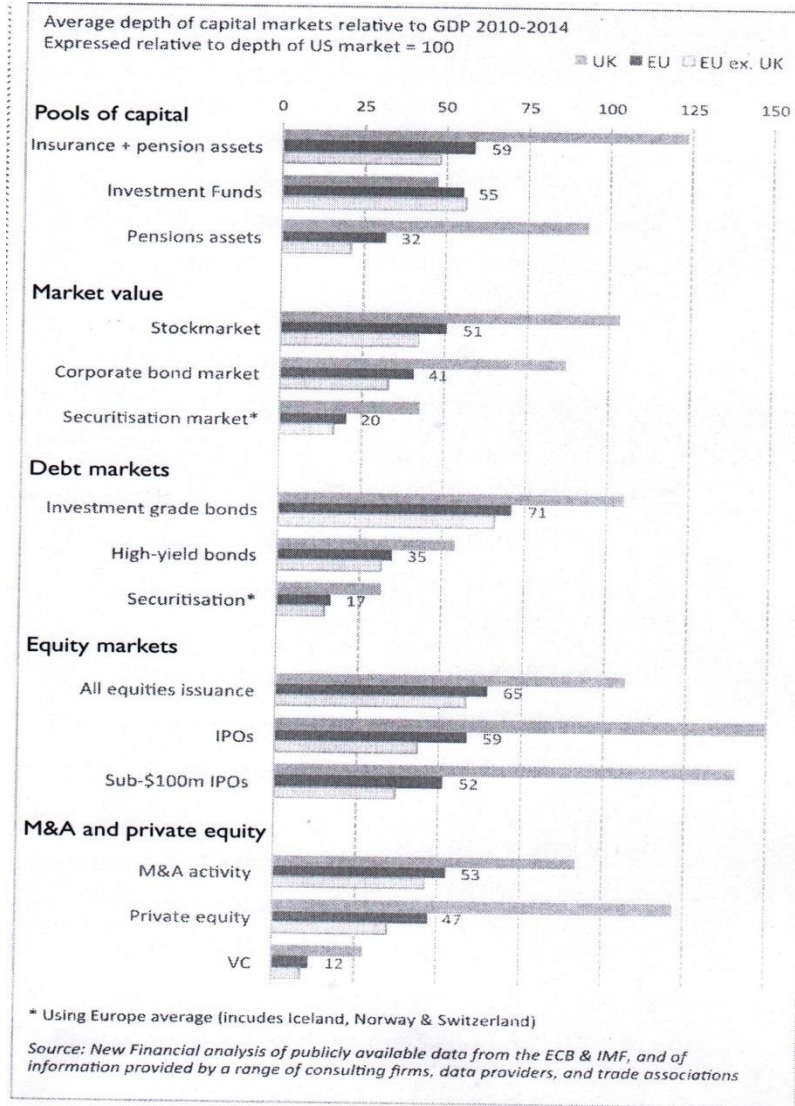
المصدر: Fondation robert shuman : les européens et les conséquences du .brexit, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم (06): تأثير البريكسيت على تطور الاقتصاد البريطاني

	Ens. des Français  2016		Ens. des Allemands.  2016		Ens. des Espagnols  2016		Ens. des Italiens  2016		Ens. des Polonais  2016	
	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)	Juil. (%)	Oct. (%)
• <u>Va être affaiblie</u> par cette décision de quitter l'Union européenne	55	51	69	69	66	61	46	43	62	54
• <u>Ne sera ni dynamisée ni affaiblie</u> par cette décision de quitter l'Union européenne	33	31	22	19	22	26	27	23	26	32
• <u>Va être dynamisée</u> par cette décision de quitter l'Union européenne	12	18	9	12	12	13	27	34	12	14
TOTAL.....	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Fondation robert shuman : **les européens et les conséquences du brexit**, question d'europe, n° 416, 09 janvier 2017

ملحق رقم (07): علاقة المملكة المتحدة بالأسواق المالية للاتحاد الأوروبي



المصدر: Miguel tell cremades and peternovak, **brexit and the European union**, general institutional and legal consideration, policy department of citizen's rights, January 2017.

ملحق رقم (08): جدول يمثل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و تاريخ انضمامها

دولة	تاريخ الانتماء
ايطاليا	1958
ألمانيا	1958
بلجيكا	1958
فرنسا	1958
لوكسمبورغ	1958
هولندا	1958
المملكة المتحدة	1973
دانمرك	1973
اليونان	1981
اسبانيا	1986
برتغال	1986
ايرلندا	1993
سويد	1995
فنلندا	1995
نمسا	1995
استونيا	2004
بولندا	2004
جمهورية التشيك	2004
الجمهورية السلوفاكية	2004
قبرص	2004
لاتفيا	2004
ليتوانيا	2004
مالطا	2004
منغاريا	2004
رومانيا	2007
بلغاريا	2007
كرواتيا	2013 ¹

المصدر: هل تعرف ماهو الإتحاد الأوروبي، في:

<http://www.alarab.com/Article/7849>.

فهرس المحتويات:

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (01): خريطة تمثل أقاليم المملكة المتحدة 138
- ملحق رقم (02): تقييم مدى تأثير خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي 139
- ملحق رقم (03): مستقبل بناء الإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت 140
- ملحق رقم (04): الموقف المنتظر من طرف الإتحاد الأوروبي في المفاوضات مع المملكة المتحدة 141
- ملحق رقم (05): تأثير البريكسيت على الاقتصاد الوطني 142
- ملحق رقم (06): تأثير البريكسيت على تطور الاقتصاد البريطاني 143
- ملحق رقم (07): علاقة المملكة المتحدة بالأسواق المالية للإتحاد الأوروبي 144
- ملحق رقم (08): جدول يمثل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و تاريخ انضمامها 145

فهرس الخرائط:

- خريطة رقم (01): خريطة تمثل مراحل تطور الإتحاد الأوروبي 61

فهرس الأشكال والمخططات:

- شكل رقم (01): نتائج الاستفتاء البريطاني 93
- شكل رقم (02): الرسم البياني لمعدلات التضخم لبريطانيا عام 2017 103
- مخطط رقم (01): قانون الخروج من الإتحاد الأوروبي: مساره في البرلمان الأوروبي 95

إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
خطة الدراسة	
مقدمة	13

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتجربة التكاملية

تمهيد	26
المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للعملية التكاملية	26
المطلب الأول: تعريف التكامل والمفاهيم المتشابهة له	27
المطلب الثاني: شروط العملية التكاملية	31
المطلب الثالث: أهداف العملية التكاملية	33
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعملية التكاملية	35
المطلب الأول: النظرية الوظيفية (التقليدية- الجديدة)	36
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية الجديدة	42
استنتاجات	47

الفصل الثاني

التجربة التكاملية الأوروبية

تمهيد	58
المبحث الأول: مسيرة الإتحاد الأوروبي	49
المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي	49
المطلب الثاني: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي	56
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف الإتحاد الأوروبي	61
المبحث الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية	62
المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية	62
المطلب الثاني: أساس وآليات سياسة الجوار الأوروبية	65

المطلب الثالث: الإطار المالي لسياسية الجوار الأوروبي.....	66
استنتاجات.....	68

الفصل الثالث

البريكسيت والإتحاد الأوروبي

تمهيد	88
المبحث الأول: مشروع البريكست: دراسة في الخلفية التاريخية والتشريع.....	71
المطلب الأول: مسيرة التكامل البريطاني الأوروبي.....	71
المطلب الثاني : مشروع البريكسيت	73
المطلب الثالث: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي	76
المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.....	79
المطلب الأول: التداعيات الداخلية (على بريطانيا)	79
المطلب الثاني: التداعيات على الإتحاد الأوروبي.....	83
المطلب الثالث: التداعيات على الدول العربية	85
المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعدالبريكسيت	87
المطلب الأول: السيناريو الخطي (الاتجاهي)	87
المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي	88
المطلب الثالث : السيناريو التفاؤلي	90
خاتمة	94
خلاصة واستنتاجات.....	94
قائمةالمراجع.....	97
الملاحق	143
فهرس الملاحق	152
فهرس المحتويات	153

